الأمم المتحدة

A/74/PV.29

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٢٩**

الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/482/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها، بأن تعيّن الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وهم: السيد باتريك أ. تشواسوتو (الفلبين)، والسيد أودو كلاوس فينشل (ألمانيا)، السيد أوليفيو فيرمين (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد مارسيل جولييه (سويسرا)، والسيد تاكيشي ماتسوناغا (اليابان) والسيد يي شوينونغ (الصين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/525)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وهم:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد شيخ تيدياني ديمه (السنغال)، والسيد غوردون إيكرسلي (أستراليا)، والسيد بيرناردو غريفير ديل هويو (أوروغواي) والسيد أوغو سيسي (إيطاليا) والسيد أليخاندرو تورّيس لابوري (الأرجنتين).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما ورد في تقرير اللجنة، أرجئ إلى موعد لاحق تعيين شخص في الشاغر المتبقي للعضوية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(ج) إقرار تعيين أعضاء لجنة الاستشارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/524)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ (أ) من تقريرها، توصي الجمعية العامة بأن يقرّ الأمين العام إعادة تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم بصفتهم أعضاء عاديين في لجنة الاستشارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠: السيد سيمون جيانغ (الصين)، والسيد أخيم كاسو (ألمانيا)، السيد مايكل س. كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيدة لوسيان ريبيرو (البرازيل).

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار إعاده تعيين الأمين العام للسيد سيمون جيانغ، والسيد أخيم كاسو، والسيد مايكل س. كلاين، والسيدة لوسيان ريبيرو كاعضاء عاديين في لجنه الاستشارات لفتره عضويه مدتها ثلاث سنوات تبدا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ (ب) من تقريرها، توصي الجمعية العامة بأن يقرّ الأمين العام إعادة تعيين الأمين العام للسيد مادهاف دهار (الهند) بصفته عضوا عاديا في لجنة الاستشارات ورئيسا لها لفترة عضوية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار إعاده تعيين الأمين العام للسيد مادهاف دهار بصفته عضوا عاديا في لجنة الاستشارات ورئيسا لها لفترة عضوية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في الفقرة ٤ (ج) من نفس التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن يقر الأمين العام تعيين السيد تاي ليم هوك (سنغافورة)، والسيد أبيل موفات سيثول (جنوب أفريقيا)، والسيدة كاتينا ستيفانونا (بلغاريا) والسيد ماكي تال (كندا) كأعضاء مخصصين في لجنة الاستشارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن إقرار تعيين الأمين العام السيد تاي ليم هوك، والسيد أبيل موفات سيثول، والسيدة كاتينا ستيفانونا، والسيد ماكي تال أعضاءً مخصصين في لجنة الاستشارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في تقرير اللجنة، أرجئ إلى موعد لاحق تعيين ثلاثة أعضاء لشغل مقاعد الأعضاء العاديين المتبقية التي ستصبح شاغرة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(د) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/526)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها، توصي الجمعية العامة بأن يعين الأمين العام مراجع الحسابات العام بالمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في الصين عضواً في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين مراجع الحسابات العام بالمكتب الوطني لمراجعة الحسابات في الصين عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ست سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(هـ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

تقرير اللجنة الخامسة (A/74/527)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من التقرير، توصي الجمعية العامة بتعيين السيدة دوروثي برادلي (بليز)، والسيد أنطون كوسيانينكو (الاتحاد الروسي) كعضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة دوروثي برادلي، والسيد أنطون كوسيانينكو عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في تقرير اللجنة، أُرجئ إلى موعد لاحق تعيين عضو لشغل المقعد المتبقي الذي سيصبح شاغرا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٥ وفي جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

البندان ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزيه*): إذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، يتحتم علينا جميعا أن نكفل ملاءمة المنظمة للغرض. ويأتي هذا الأمر في جوهر اختصاص الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلا وديمقراطية في العالم. ومن المرجح أن ننجح في التصدي للتحديات المشتركة إذا كان لدينا أمم متحدة قوية وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الجمعية العامة أمرٌ ضروري لكفالة أهمية الأمم المتحدة وفعاليتها. ونحن بحاجة إلى تعزيز الجمعية العامة من أجل الوفاء بالتزامنا المشترك بخدمة شعوب العالم.

لقد اتسمت المناقشة العامة بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء على أعلى مستوى. وتدل المشاركة في المناقشة العامة والاجتماعات والأنشطه الرفيعة المستوى التي تجري على الهامش

على أن الأمم المتحدة تظل المحفل الأهم للمشاركة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، علينا أيضا ممارسة النقد الذاتي وتحسين الطريقة التي نؤدي عملنا بها. وهناك مجال كبير للتحسين.

إن تنفيذ القرارات الحالية المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة أمر أساسي إذ نواصل السعي إلى تحقيق الفعالية والمكاسب وإحراز التقدم. وفي هذا الصدد، كتبت إلى جميع الدول الأعضاء في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، موضحا الحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر والاتساق من خلال معالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية حيثما وجدت في جدول أعمال الجمعية العامة. وهذا الأمر مهم جدا بالنسبة للجنتين الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. وعلاوة على ذلك، ذكّرت الوفود بالتزامها بالحد من عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى والمناسبات الجانبية التي ستعقد، ولا سيما على هامش المناقشة العامة. وهذا اعتراف بالعدد المتزايد من المبادرات الجديدة والمناسبات الناشئة في مختلف اللجان الرئيسية. وإذ نلاحظ الحالة المالية الراهنة للمنظمة، من الحكمة أن نرشّد أنشطتنا.

أود أن أشدد على أن الامتثال للقرار ٣٤١/٧٣ سيتيح لنا التركيز في عملنا على موضوع الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة: ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“. وتظل المناقشة العامة موعدا مهما في الجداول الزمنية لرؤساء الدول والحكومات؛ وينبغي ألا نصرف الانتباه عن أهم منبر لتعددية الأطراف. ويسرني أن أعضاء مكتب الجمعية العامة يتشاطرون هذا الرأي. وسأواصل العمل مع المكتب طوال الدورة من أجل مناقشة كيفية تحسين عملنا وتبسيطه.

وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن مجموعة الدول الأفريقية قد أعربت أيضا عن موافقتها بشأن هذه المسألة. ويحدوني الأمل في أن يحذو الآخرون حذوها وأن يتبعوها في القيام بما هو مطلوب. وأشكر الفريق على إسهاماته وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تبادل الأفكار بشأن أفضل السبل لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة وتحقيق الكفاءة في أعمالها.

ولكفالة إجراء حوار مفتوح مع جميع الدول الأعضاء، فإنني أواصل اتباع الممارسة المتمثلة في استضافة الحوارات الصباحية. وأتطلع إلى العمل مع جميع الممثلين الدائمين والشركاء ذوي الصلة من أجل إحراز تقدم في أعمال الجمعية العامة.

إننا جميعا نتحمل مسؤولية عن زيادة كفاءة عملنا. وخلال فترة رئاستي، سأسعى إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأحداث المنوط بها بالفعل النهوض بأولوياتي لهذه الدورة، وهي تحقيق السلام والأمن من خلال منع نشوب النزاعات والقضاء على الفقر والقضاء على الجوع والعمل المناخي والتعليم الجيد والإدماج.

وإذ نشرع في عقد العمل والإنجاز، لا بد لنا من الحفاظ على هذا الزخم، الذي سيحدد مصير الأجيال الحالية والمقبلة على ظهر كوكبنا. ويلقي القرار ٣٤١/٧٣ على عاتقنا كهيئة بعبء مواءمة جداول أعمال جميع اللجان التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المهم للغاية الاستفادة من المشاورات السابقة ومن الجهود التي بُذلت خلال الدورة الثالثة والسبعين، بما في ذلك عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة والمعايير المحددة من أجل تحديد أوجه التداخل والثغرات. وسوف أعين قريبا ميسرين مشاركين لعملية المواءمة بين جداول الأعمال.

ويسرني أن أعلن أنني عينت سعادة السيدة مارتا آما أكيا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا، وأعدت تعيين سعادة السيد ميشال مليناز، الممثل الدائم لسلوفاكيا، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين. وأتطلع إلى العمل معهما ومع جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل الحاسمة العديدة التي سينظر فيها الفريق العامل خلال هذه الدورة.

وفي سياق تعزيز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتبي، فإنني سأتبع أفضل الممارسات الموروثة عن أسلافي. وأواصل التعاون مع قيادة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وسأتمسك بأخلاقيات مكتب رئيس الجمعية العامة. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي ساعدت مكتبي عن طريق التبرعات أو انتداب الموظفين. فهذا الدعم أساسي لنجاح الدورة الرابعة والسبعين.

ولا بد فعلا من تعبئة الموارد لا من أجل تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة فحسب، وإنما لتعزيز الجمعية العامة نفسها. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الدول الأعضاء إلى تأييد اقتراح الأمين العام الداعي إلى استحداث وظيفة في مكتب رئيس الجمعية العامة يكون شاغلها معنيا بالدورات المقبلة، حيث أن من شأن تعبئة الموارد الكافية والمستدامة أن يتيح استمرار وسلاسة تعاقب الرؤساء.

وأدعو جميع الوفود في هذه المرحلة التاريخية إلى تجديد التزامهم بالمثل العليا لمؤسسي المنظمة. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فقد حان الوقت لحفز العمل المتعدد الأطراف في تنشيط عملنا لكفالة إيجاد عالم أفضل.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تتألف من الدول الأعضاء العشر التالية: إندونيسيا، بروني دار السلام، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي، تايلند.

وتؤيد الرابطة البيان الذي سيدلي به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، تود الرابطة أن تهنئ الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة، السفيرة سيما سامي بحوث، ممثلة الأردن، والسفير ميشال ملينار، ممثل سلوفاكيا، على قيادتهما المقتدرة في توجيه الدورة إلى تحقيق نتيجة ناجحة في إطار من الشفافية والانفتاح. كما تهنئ الرابطة السفيرة مارتا آما أكيا بوبي، ممثلة غانا، على تعيينها والسفير ملينار على إعادة تعيينه بصفتهما الرئيسين المشاركين للدورة الحالية. ونحن على ثقة بأنهما سينجحان في توجيه العملية للمضي قدما.

وترى الرابطة أن تنشيط أعمال الجمعية العامة لا يزال هاما. فهو يجعل الحوكمة العالمية أكثر استجابة ويجعل الجمعية العامة أداة أكثر فعالية وكفاءة في السعي إلى تحقيق أولوياتنا وتطلعاتنا المشتركة. كما يمثل هذا التنشيط عنصرا حاسما وأساسيا من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، مما يسهم في جهودنا المستمرة الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف.

وترحب الرابطة بالتقدم المحرز خلال الدورة السابقة، على النحو المبين في القرار ٣٤١/٧٣ المتخذ بتوافق الآراء في ١٢ أيلول/سبتمبر. وقد أثبت اتخاذ القرار بتوافق الآراء تصميم الدول الأعضاء والتزامها بجعل الجمعية العامة أقوى وأكثر كفاءة وفعالية. كما تعتقد الرابطة أن مشروع قرار هذا العام، الذي تم تبسيطه وإيجازه، سيوفر أساسا جيدا للمضي قدما بمناقشاتنا وتحديد حلول عملية لتنشيط الجمعية العامة خلال هذه الدورة. وفي هذا الصدد، تود الرابطة أن تبرز النقاط التالية بشأن المجموعات الأربع في إطار هذه العملية الهامة:

أولا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد الرابطة من جديد ضرورة أن تواصل جميع الدول الأعضاء العمل معا لزيادة تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التمثيلية والتداولية الرئيسية المعنية بوضع السياسات في الأمم المتحدة. ونؤيد دور رئيس الجمعية العامة في النهوض بالتآزر والاتساق وفي تعزيز زيادة التنسيق بين أعمال الجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وتقدر الرابطة الجهود التي يبذلها الرئيس

في هذا الصدد، بما في ذلك تقديم معلومات محدَّثة بانتظام للدول الأعضاء بشأن نتائج الاجتماعات التي يعقدها مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب العمل، يؤثر التقدم المحرز في هذا المجال تأثيرا مباشرا وشاملا على كفاءة الجمعية العامة وفعاليتها وشفافيتها في أداء واجباتها. وتعتقد الرابطة أيضا أن مواءمة أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر مهم لتنشيط الجمعية العامة. ونكرر التأكيد على ضرورة وضع حلول ملموسة لمعالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية في بنود جداول الأعمال حيثما وجدت، بما يكفل أن يؤدي عمل الجمعية العامة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ برمتها.

ثالثا، فيما يتعلق باختيار الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين وتعيينهم، ترحب الرابطة بقرار الجمعية العامة بتحديث أداء الأمين العام المعين لليمين. ونكرر أيضا تأكيد الحاجة إلى كفالة الاختيار المفتوح والشفاف لأفضل مرشح لهذا المنصب الهام. وبالتالي يجب تنفيذ القرار ٣٤١/٧٣ بكل أمانة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشجع على توسيع نطاق تحسين عملية اختيار الأمين العام وتعيينه كذلك لتشمل اختيار جميع الرؤساء التنفيذيين الآخرين، مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، تشجع رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مواصلة تقرير تسلم المهام، الذي سيكون مفيدا، لا للرئيس المنتخب فحسب بل كذلك، للدول الأعضاء، خاصة خلال الفترة الانتقالية. ونرحب كذلك بإجراء حوار تفاعلي بين الدول الأعضاء والمرشحين لكفالة المساءلة والشمول في الانتخابات لذلك المنصب الهام جدا.

وتعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها منظمة إقليمية تؤمن إيمانا قويا بتعددية الأطراف وعمل الأمم المتحدة، التأكيد على دعمنا المستمر للنهوض ببرنامج تنشيط عمل الجمعية العامة. وستكون مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة العام المقبل فرصة مناسبة لنقوم بزيادة تعزيز جهودنا في ذلك الصدد. وتقف رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء، وستدعم العمل الذي يقوده رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وذلك سيكون هدفنا المشترك – زيادة فعالية وكفاءة الجمعية العامة وخضوعها للمساءلة، تلبية لاحتياجات المواطنين العالميين.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الخمسة والعشرين في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية: الأردن، وإستونيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبيرو، والدانمرك، ورواندا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وغابون، وغانا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا وبلدي سويسرا.

تدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية إلى المزيد من الشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة. ونعتقد أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة تشكل سبيلا هاما لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم العامة.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٣٤١/٧٣ بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سعادة السيدة سيما سامي بحوث، الممثلة الدائمة للأردن، وسعادة السيد ميشال ملياناز، ممثل سلوفاكيا، على عملهما الممتاز وتفانيهما في توجيه العملية خلال الدورة الثالثة والسبعين. كما نرحب بتعيين سعادة السيدة مارثا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا، رئيسة مشاركة جديدة، وبإعادة تعيين سعادة السيد ميشال

ميليانار، الممثل الدائم لسلوفاكيا. ونشكرهما شكرا جزيلا على اضطلاعهما بتلك المهمة، ونرجو لهما كل التوفيق.

إن المجموعة تولي أهمية خاصة لعمليات شفافة وشاملة لاختيار وتعيين المرشحين لمنصب الأمين العام ومناصب الرؤساء التنفيذيين الآخرين. ولذلك فإننا نرحب ترحيبا خاصا بالتقدم المحرز بموجب القرار ٣٤١/٧٣ في إطار هذه المجموعة. ولئن كنا نأسف على أننا لم نتمكن من التوصل إلى صياغة توافقية بشأن عملية الدروس المستفادة من الاختيار الأحدث والتاريخي حقا للأمين العام، فإننا نرحب بالالتزام الذي تعهدت به الجمعية العامة بتعزيز التقدم المحرز في القرارات ذات الصلة واستكشاف الخطوات الممكنة لزيادة تحسين العملية.

وكما ينص القرار ٣٤١/٧٣ صراحة، يجب علينا أن نواصل دراسة سبل مبتكرة لتحسين عملية اختيار وتعيين الأمين العام، مسترشدين بمبادئ الشفافية والشمول، بما في ذلك في الحالة التي يقرر فيها الأمين العام الراهن الترشح لإعادة انتخابه. وتأتي المناقشات خلال هذه الدورة في وقت حاسم في ذلك الصدد، ونتطلع إلى الاستفادة مما تم إحرازه من تقدم في القرار ٣٤١/٧٣. وبصورة أعم، تظل المجموعة ملتزمة بتعزيز عملية التنشيط وتتطلع إلى العمل معا خلال دورات الفريق العامل المخصص في العام المقبل.

وعلى الرغم من الاختلافات في المواقف بين الدول الأعضاء ومجموعات الدول، فإن المناقشة البناءة في إطار هذا الفريق العامل أتاحت الإبقاء على توافق قوي في الآراء بشأن هذا القرار الهام. وذلك جدير بالتنويه، إذ أننا شهدنا انخفاضا في عدد القرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء خلال الدورة الماضية. وقد أكدت الدورة الحالية، حتى الآن، ذلك الاتجاه، علاوة على زيادة الصعوبات الإجرائية. ويشكل المستوى غير المسبوق الذي وصلت إليه أزمة السيولة مسألة أخرى تثير قلقا مشروعا للجمعية العامة، إذ أن السداد الكامل وفي وقته للاشتراكات الواردة في ميزانية الأمم المتحدة التزام قانوني على جميع الدول الأعضاء.

وكل تلك التطورات تؤثر تأثيرا مباشرا على عمل وأداء الجمعية العامة والأمانة العامة وتقوض الأمم المتحدة القوية والمرنة والقادرة على التكيف التي تسعى إليها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية وعموم الأعضاء. وفي ضوء تلك التحديات، تظل المجموعة ملتزمة بمواصلة الإسهام بشكل ملموس في تعزيز تعددية الأطراف التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور مركزي. وفي الجمعية العامة، سنستفيد من التقدم الذي أحرزه الفريق العامل، وسنواصل، في الأعمال اليومية للجمعية العامة وهيئاتها، المشاركة البناءة في جميع المفاوضات والمناقشات ذات الصلة بهدف التشجيع على النهوض بأمم متحدة أكثر شفافية وكفاءة.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، سنواصل السعي إلى تعزيز مدونة قواعد سلوك فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي تدعمها ١٢١ دولة حاليا، كمعيار حد أدنى للمرشحين لعضوية مجلس الأمن ونلجأ إلى المدونة في الحالات ذات الصلة.

وأخيرا، نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة العام المقبل وحملة التعبئة التي أطلقها الأمين العام كفرصتين لتعزيز إشراك جميع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة ومشاركتهم في دعم تحسين عمل الأمم المتحدة وتعزيز مبادئ تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه،

مقدونيا الشمالية والجبل الأسود، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل للانضمام إليه البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المشتركة الأولى خلال الدورة الرابعة والسبعين بشأن بندي ”تنفيذ قرارات الأمم المتحدة“ و ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“. لقد اجتذبت هذه المسألة المزيد من الاهتمام على مر السنين، وسنكون محقين في الاحتجاج بذلك. ومن الواضح أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يترابط مع الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الرامي إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وأكثر كفاءة وأقدر على التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل. ونحن نرى أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية وبالنظر إلى ولايتها الواسعة مع مسؤولياتها البعيدة المدى، تضطلع بدور محوري في التصدي للتحديات العالمية. وينبغي أن نقوم بعمل أفضل في تبسيط عملنا، بما في ذلك من خلال إعادة ترتيب الأولويات وإزالة أوجه التداخل عند الاقتضاء. وتؤكّد أزمة السيولة الحالية كذلك الحاجة الملحة إلى معالجة تلك الضرورة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بتنشيط ودعم الجهود المبذولة الهادفة إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة وفي حدود مستويات الميزانية المتفق عليها. وبصورة إجمالية، أحرزنا تقدماً كبيراً صوب تحقيق هذا الهدف. إن اتخاذ القرار ٧٣/٣٤١ في ١٢ أيلول/سبتمبر، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، دليل على ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، سعادة السيدة سيما سامي بحّوث، الممثلة الدائمة للأردن، وسعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسلوفاكيا، على عملهما الممتاز وتفانيهما لتوجيه العملية خلال الدورة السابقة. وأود أيضاً أن أتقدّم بنفس القدر من الدعم والمشاركة البنّاءة إلى الرئيسة المشاركة المعينة حديثاً للفريق العامل المخصص، سعادة السيدة مارتا بوبي، الممثلة الدائمة لجمهورية غانا، وأن أهنئ السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا، على إعادة تعيينه. ويمكنهما التعويل على دعمنا في مواصلة الوفاء بالهدف المتمثل في جعل الجمعية العامة أكثر كفاءة وفعالية.

إن القرارات المتخذة مؤخراً، ولا سيما القرار ٧٣/٣٤١، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، قدّمت إسهامات هامة من أجل تحقيق هذه الغاية وبذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر والاتساق من خلال معالجة الثغرات والتداخلات والازدواجية في جداول أعمال الجمعية العامة والعمل نحو الحد من عدد المناسبات الجانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وإننا نرحّب ترحيباً حاراً بالجهود البناءة التي بذلتها الوفود لتحقيق توافق في الآراء، الأمر الذي ينبغي الحفاظ عليه.

وإذ نقول ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن الأسف لأن المقترحات الأكثر طموحاً المقدّمة أثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات لم تلقَ من الجميع الموافقة عليها. ونعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تبسيط عمل وأساليب عمل الجمعية العامة، ولا سيما لمواءمتها بصورة أفضل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن كفالة المشاركة القوية للمجتمع المدني. وهذه الأخيرة هي من الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ولا سيما في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة التي تصادف العام المقبل. سيتيح الاحتفال فرصة فريدة لتعزيز إدماج ومشاركة جميع الجهات المعنية من أجل بناء المزيد من التعددية الفعالة، استناداً إلى أمم متحدة أقوى.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه المسألة لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء

فيه واستعدادنا لمواصلة جهودنا البناءة من أجل تحسين عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل.

السيد كابامبوي (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن رئيس مجموعة الدول الأفريقية لهذا الشهر، سعادة السفير منصف البعتي، الممثل الدائم لتونس، قد طلب مني أن أتكلم بالنيابة عنه وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن هذه المسألة الهامة.

أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على رسالتكم المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ثانياً، أود أن أهنئ زميلينا من غانا وسلوفاكيا على تعيين الأولى وإعادة تعيين الثاني بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن المجموعة الأفريقية، شأنها شأن بقية أعضاء الأمم المتحدة، تشعر بقلق بالغ إزاء تأثير أزمة السيولة الحالية على قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ المهام المنوطة بها، وتؤكّد من جديد التزامها بالعمل البنّاء من أجل زيادة الكفاءة والفعالية والمساءلة في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، تود المجموعة الأفريقية أن تقدّم النقاط القليلة التالية للمساهمة في المناقشة الراهنة.

أولاً، تعتقد المجموعة الأفريقية أن هناك حاجة إلى تعريف أوضح للاجتماع الرفيع المستوى وفرض القيود المناسبة على عدد هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى. فهناك قول مأثور بأنه عندما يكون كل شيء أولوية فليس هناك أولوية. وعندما يكون كل شيء اجتماعاً رفيع المستوى، فليس هناك اجتماع رفيع المستوى.

ثانياً، لا بد من معالجة العدد المتزايد من المناسبات الجانبية والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، الأمر الذي يؤثر على المشاركة الفعالة للوفود خلال الأسبوع الرفيع المستوى. فالكثيرون منا يأتون من بلدان صغيرة ذات وفود صغيرة جداً ويحدّ كثيراً من مشاركتنا وجودُ الكثير من الاجتماعات التي تحدث في آن واحد.

ثالثاً، هناك حاجة إلى الحد من عدد المناسبات الجانبية التي تعقد على هامش المناقشة العامة، أولاً، من أجل الحفاظ على أولوية المناقشة العامة، وثانياً، لنضمن إتاحة فرصة أمام الجميع للمشاركة في جميع الاجتماعات الهامة التي تجري في الأمم المتحدة. وأعتقد أنه خلال المناقشة العامة الأخيرة، كان لدينا حوالي ٤٠٠ أو ما يزيد عن ٤٦٠ من المناسبات الجانبية. وهذا أمر لا يُطاق.

رابعاً، أود أن أشير إلى تواتر ومدة قرارات الجمعية العامة. فكل قرار هذه الأيام قرار سنوي، ولكننا نعرف أيضاً أنه يكاد لا يوجد أي فرق هذه الأيام بين قرار العام الماضي وقرار هذا العام. وبعد مناقشات مضنية في كثير من الأحيان، لا يمكننا أن نتفق إلا على ما نسميه الصيغة المتفق عليها في العام الماضي، الأمر الذي يعني أساساً أن جميع ما نقوم به هو تغيير رقم القرار، وليس المضمون. لذا فمن الأهمية بمكان أن ننظر في مسألة التكرار.

إني أعلم أن المجموعة الأفريقية كانت من بين من أعرب عن القلق في وقت سابق إزاء الحاجة إلى الحفاظ على بروز القرارات الهامة وقد شعرنا بأن القرار السنوي يكفل هذا البروز.

بيد أن المجموعة الأفريقية مستعدة للنظر مرة كل سنتين، أو مرة كل ثلاث سنوات، أو حتى مرة كل أربع سنوات في بعض تلك القرارات، لا للتضحية ببروزها بقدر ما هو لإتاحة فترات من التفكير الجاد في حالة تنفيذها. كما يشكل طول القرارات مصدرا للقلق. ومن الضروري أن نفهم أن الوقت الذي نستغرقه لصياغة قرارات طويلة إنما هو مورد قيم يمكن استخدامه في إنجاز أمور أخرى. ففي العديد من الحالات، لا سيما في فقرات الديباجة، يكون كل ما نقوم به هو مجرد الإشارة إلى القرارات

السابقة، وهو ما يمكن أن يتم بشكل أفضل في فقرة واحدة أو اثنتين.

خامسا، من المهم أن نعمل على معالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية حيثما وجدت.

ونود أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، التزام المجموعة الأفريقية المستمر بتحقيق النجاح في إنجاز ولايتكم وولاية الجمعية العامة بأكملها. ونعتقد أن الاقتراحات التي قدمناها، والتي نحن على استعداد لتوضيحها خلال الاجتماعات مع الميسرين المشاركين والمجموعات الإقليمية الأخرى، ستمكننا من قطع شوط طويل صوب كفالة ألا نلبي متطلبات ولاياتنا فحسب، بل أيضا أن تصبح الجمعية العامة والأمم المتحدة عملية المنحى بشكل أكبر.

السيد ميموني (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وهي واحدة من أكبر المجموعات الأقاليمية، إذ تتألف من ١٢٠ دولة عضوا.

في البداية، أود أن أعرب عن التقدير لجميع المراسم الاحتفالية، بما في ذلك عبارات الإعراب عن التقدير للرئيسة المشاركة المنتهية ولايتها السيدة سيما سامي بحوث، الممثلة الدائمة للأردن، والرئيس المشارك السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسلوفاكيا، الذي أعيد تعيينه والرئيسة المشاركة الجديدة السيدة مارثا آما أكيا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا، ورئيس الجمعية العامة السيد تيجاني محمد – باندي.

نكرر التأكيد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. فتنشيط الجمعية العامة من شأنه الإسهام بشكل كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل وتحسين الحوكمة الدولية وتعزيز تعددية الأطراف. وثمة أهمية قصوى لإجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة والتحديد الواضح للأسباب الكامنة وراء أي قصور في التنفيذ بغية القضاء تدريجيا على المعوقات التي لا تزال تحول دون تحقيق كامل إمكانات عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ونؤيد تماما نص وروح قرارات الجمعية العامة التوافقية ذات الصلة – ولا سيما القرار ٣٢١/٦٩ – والتي تشكل حجر الزاوية في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن تعبئة الموارد المالية اللازمة، لا سيما من الميزانية العادية للأمم المتحدة، أمر أساسي. ونود اليوم أن نشدد على النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق باختيار الأمين العام وتعيينه، ينبغي أن تظل العملية شفافة وديمقراطية وشاملة لجميع الدول الأعضاء لتمكين الجمعية العامة من المشاركة فيها بفعالية وكفاءة. وترحب الحركة بالتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في إطلاق أحدث عملية لاختيار الأمين العام وتعميم المعلومات عن المرشحين، وتشجع على تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في جميع مراحل العملية بهدف زيادة تعزيز الشفافية.

وبينما نرحب بتوقيع الرسالة المشتركة التي يطلق من خلالها رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن رسميا بداية العملية، فهناك فهم راسخ لدى الحركة بأن الإجراءات الجديدة، على النحو المبين في الرسالة المشتركة، ستبقى هي الإطار الرئيسي الذي يجب التقيد الصارم به في عمليات الاختيار والتعيين مستقبلا بغض النظر عن المرحلة التي يتم الوصول إليها في تقديم المرشحين. وندعو رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى مواصلة عقد اجتماعات غير رسمية في الوقت المناسب من أجل تبادل الآراء مع المرشحين الذين تقدمهم الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا أهمية وضع جداول زمنية واضحة لعملية اختيار وتعيين الأمين العام، استنادا إلى القرار ٣٢١/٦٩، بما في ذلك لإصدار الرسالة المشتركة المذكورة آنفا والتي تغطي تقديم المرشحين والانتهاء من جلسات استماع الجمعية العامة إلى جميع المرشحين وعملية الاختيار في مجلس

الأمن، ويلي ذلك اعتماد الجمعية العامة لقرار التعيين. وفي هذا السياق، تدعو الحركة رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى العمل بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء بشأن تلك الجداول الزمنية. ونؤمن بقوة أنه كي نضمن أن يكون الانتقال سلسا وفعالا، ينبغي تعيين الأمين العام بأسرع ما يمكن، ومن الأفضل أن يتم التعيين خلال فترة لا تزيد على شهر من موعد انقضاء فترة الأمين العام المنتهية ولايته. ونرحب بإجراء المزيد من المناقشات في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بشأن جميع الخيارات المتعلقة بمدة التعيين وإمكانية تجديد مدة ولاية منصب الأمين العام.

وتود حركة عدم الانحياز تسليط الضوء على المناقشة التي جرت في الفريق العامل بشأن استصواب أن ينظر مجلس الأمن في تقديم أكثر من مرشح واحد إلى الجمعية العامة في العمليات المقبلة لتعيين الأمين العام. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى مواصلة مناقشاتنا الثرية بشأن عملية التعيين. ونشجع زيادة الانفتاح خلال عملية الاختيار والتعيين وندعو رئيس مجلس الأمن إلى إعلان نتائج الاقتراع الشكلي في حينها، مع إيلاء الأولوية للدول الأعضاء. وتؤكد الحركة مرة أخرى على عدم نيتها التشكيك في سرية عملية الاقتراع الشكلي.

كما ندعو وحدة التفتيش المشتركة إلى أن تدرج في برنامج عملها إعداد التحليلات والتوصيات المتعلقة باختيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين في منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، تود حركة عدم الانحياز التأكيد على مسألة الوعود التي قطعها المرشحون مقابل دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهو ما يرد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ (A/66/34).

ونرحب بالعدد الكبير من النساء المرشحات في العملية السابقة لاختيار وتعيين الأمين العام وفي الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين، ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة القيام بذلك. ونكرر التأكيد على أن عملية تعيين الأمين العام التي تضطلع بها الجمعية العامة ينبغي أن تتم في امتثال تام لولاية الجمعية. ويشمل ذلك تقديم مشروع القرار ذي الصلة في أوانه، والذي ينبغي أن تسبقه مشاورات مستفيضة وواسعة النطاق مع جميع الدول الأعضاء وضمان أن يتم عمل الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، بسبل منها الاقتراع السري، في ظل الالتزام الكامل والدقيق بالمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وإذ تضع حركة عدم الانحياز في اعتبارها أهمية الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من أحدث عمليات الاختيار والتعيين، فإنها ترى أن على الفريق العامل المخصص أن ينظر في إعداد خلاصة وافية تضم تلك الممارسات الفضلى ليتمّ الرجوع إليها في المستقبل. وتشدد الحركة على ضرورة نشر الوظائف المتاحة من رتبة وكيل الأمين العام والوظائف العليا على مجمل الأعضاء على نطاق أوسع وفي توقيت أنسب. وينبغي مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي والجغرافي وللمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٩ من القرار ٢٤١/٥١ والفقرة ٥٠ من القرار ٣٢١/٦٩. وتشجع حركة بلدان عدم الانحياز اتخاذ خطوات ترمي إلى تحسين عملية اختيار الرؤساء التنفيذيين وتعزيز شفافية هذه العملية وشمولها ومصداقيتها، بسبل منها تنظيم اجتماعات لتبادل الرأي مع المرشحين لشغل تلك الوظائف، حسب الاقتضاء.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ترى حركة عدم الانحياز أن من المشجع أنه قد تم اعتماد أداء اليمين ومدونة أخلاقيات لرئيس الجمعية العامة لأول مرة على الإطلاق. وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على ضرورة إلحاق وظائف إضافية بمكتب رئيس الجمعية العامة على أساس دائم. كما نشكر الدول الأعضاء التي قدّمت دعما ملموسا إلى مكتب رئيس الجمعية العامة عن طريق إعارة موظفين

من بعثات كلّ منها. وتولي الحركة أيضاً ضمان نجاح عمليات الانتقال السنوية بين رؤساء الجمعية العامة كثيراً من الأهمية، وتدعم العملية التي يقوم بموجبها الرؤساء المنتهية ولايتهم بإحاطة خلَفِهم علماً بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وتعرب حركة عدم الانحياز عن تأييدها تعزيزَ الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة تعزيزاً فعالا وحقيقيا، فضلاً عن تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للمكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ثالثا، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة وسلطتها، تؤكد الحركة مجددا على أهمية الحفاظ على طابعها الحكومي الدولي الشامل والديمقراطي، وعلى ضرورة التشاور مع الدول الأعضاء داخل المنظمة. وتشدد الحركة على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء احتراما صارما الامتيازات التي يخولها الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، وبخاصة الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، تؤيد الحركة المبادرة الرامية إلى ضمان التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بإنشاء آلية دائمة للحوار بين البعثات الدائمة والأمانة العامة في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات في ذلك الإطار.

رابعاً، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، تؤكد الحركة مجددا على أن أساليب العمل ليست سوى خطوة نخطوها صوب إدخال المزيد من التحسينات الجوهرية الرامية إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. ونرحب بالفقرة ٥٨ من القرار ٣١٣/٧٢، التي تلاحظ مع التقدير التغييرات التي تم إدخالها على شكل يومية الأمم المتحدة وإنتاجها وتحريرها، وتطلب إلى الأمانة العامة مواصلة تحسين اليومية وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٥١ من القرار ٣٢٣/٧١ والفقرة ٣١ من القرار ٣٤١/٧٣. كما نرحب بالتحسينات التي تمت على صعيد عرض أسماء المرشحين لانتخابات الأمانة العامة والقرار القاضي بأن تقتصر مواد الحملات الانتخابية الموزعة في قاعة الجمعية العامة أو قاعات اجتماعات اللجان على صفحة واحدة من المعلومات المتعلقة بالمرشحين.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى أن الجمعية العامة قد شجعت اللجان الرئيسية على مواصلة النظر في أساليب عملها خلال الدورة الحالية وتقديم مقترحات بشأنها. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا على الطابع الحكومي الدولي والشامل لتلك المناقشات بشأن أساليب العمل، التي يجب أن تضم جميع الوفود. فقد اعتُمد القرار ٣٤١/٧٣ المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة العام الماضي بتوافق الآراء. ومع ذلك، فإننا لا نزال نصر على أن إبداء قدر أكبر من المرونة ينبغي أن يكون القاعدة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الجولة المقبلة من المفاوضات.

وتدعو الحركة إلى تنفيذ التدابير المناسبة بغية تعزيز الوعي العام بدور الجمعية العامة وأنشطتها وتشجع وسائط الإعلام على تقديم تقارير عن أعمال الجمعية. ونرحب بالفقرة ١٥ من القرار ٣٤١/٧٣، التي قررت مواصلة النظر في سبل ترشيد عدد المناسبات الجانبية التي تُنظَّم خلال الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة. وتعتقد الحركة بقوة أن ثمة حاجة إلى تحسين وتعزيز التنسيق بين عملية التنشيط وأعمال لجنة المؤتمرات وجميع اللجان الرئيسية. كما علينا أن نمعن النظر في الترتيبات اللازمة لعملية عقد المناقشات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومتابعتها، بالنظر إلى عدد الممثلين المشاركين. وعلاوة على ذلك، نقترح عقد جلسات إحاطة، حسب الاقتضاء، مع رؤساء اللجان الرئيسية، فضلا عن الأمين العام. كما تدعو الحركة إلى تحسين رصد تنفيذ القرارات السابقة.

وقبل اختتام بياننا، نود أن نؤكد دعم حركة عدم الانحياز لمشروع القرار A/74/L.5، الذي قدمه رسميا رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين بعنوان ”توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية: تعديل المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة“، تمشيا مع مبادئ الكفاءة والتمثيل الجغرافي العادل. ونود أن نؤكد على أن تكوين هذه الهيئة قد استُعرض ثلاث مرات – في عام ١٩٦١، وعام ١٩٧١ وعام ١٩٧٧ – بغية تصحيح ذلك الوضع تدريجيا. والمعيار الرئيسي الذي كان ولا يزال يُستند إليه لتحقيق ذلك الهدف هو زيادة عدد الدول الأعضاء، مع مراعاة أن ٤٦ دولة عضوا قد انضمت إلى الأمم المتحدة منذ اعتماد القرار الأخير في عام ١٩٧٧.

وختاماً، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا التزامها بمواصلة المساهمة على نحو فعال وبناء في عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتأمل الحركة من الوفود الأخرى أن تتبع النهج ذاته وتود التذكير بكل تواضع بأنها تتكلم باسم ١٢٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة عدم الانحياز على استعداد للتعاون مع الرئيسين المشاركين، وكذلك معكم، السيد الرئيس، ومع الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بهدف تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي الرئيسي لتقرير السياسات. وسنواصل تقديم الدعم من أجل تحقيق الشمول والشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): بعد الوفاء بكل متطلبات البروتوكول، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونهنئ الممثلين الدائمين لغانا وسلوفاكيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين. ونحن واثقون بأنه سيتم إحراز تقدم حقيقي وتحقيق نتائج ملموسة تحت قيادتهما.

ما فتئت بيلاروس تؤيد تنشيط أعمال الجمعية العامة وزيادة مشاركتها في التصدي للتحديات الملحة التي تواجه المنظمة والمجتمع الدولي ككل. ولا يمكننا تحقيق هذا الهدف إلا بتعزيز أثر أنشطتنا وتحسين أساليب العمل وتكييف نُهجنا مع الحقائق الراهنة. وأود أن أسلط الضوء على أهم المشاكل المشتركة في رأينا وأن أقترح بعض الحلول للتصدي لها.

تتمثل المشكلة الرئيسية التي تؤثر على الأمم المتحدة منذ عقود في تعقيد وعدم مرونة جداول أعمال الجمعية العامة واللجان. وعندما نتناول هذه المسألة في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أو في اللجان، نجد أن المسألة تصبح مسيسة للغاية. وتعتقد العديد من الوفود، لأسباب وجيهة في كثير من الأحيان، أن الانتقال إلى إطار للنظر في بعض البنود كل سنتين لن يؤثر إلا على القرارات الهامة بالنسبة لها لأسباب مختلفة، في حين ستظل ما تسمى بالبنود غير الضرورية قائمة.

وفي هذا الصدد، نود أن نقترح حلا بسيطا جدا ولكنه فعال وليست له أي صبغة سياسية. لماذا لا نقسم جدول الأعمال إلى جزأين متساويين؟ وبمقتضى ذلك، سيجري النظر في أحد النصفين خلال الدورة الحالية والنصف الآخر في الدورة اللاحقة. ولن تنطوي خطوة كهذه على أي رسائل سلبية مفادها أن بعض المسائل أكثر أهمية أو ذات أولوية أكبر مقارنة بالمسائل الأخرى ولكنها ستُحدث تغييرا أساسيا في طريقة عملنا وستتيح للوفود المزيد من الفرص للعمل بشكل أكثر تعمقا بشأن جميع بنود جدول الأعمال، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الوثائق التي نعتمدها. وسيكون توفير موارد المنظمة نتيجة ثانوية هامة، فضلا عن كونه نتيجة إيجابية.

ويتمثل التحدي الثاني، الذي يمنعنا من العمل بصورة سليمة والذي يُستخدم أحيانا لمعاودة النظر في القرارات خلال الدورة الحالية، في تكرار جدول الأعمال في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وينطبق ذلك في المقام الأول على الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وربما يكون الوقت قد حان لتنقيح جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي وحذف المسائل المتداخلة. وعلى سبيل المثال، فإن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية يكرر عمليا جدول أعمال اللجنة الثانية، في حين أن الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية ينطوي على تكرار لجدول أعمال اللجنة الثالثة.

والجانب الثالث هو الممارسة المتمثلة في التكرار شبه التام لأحكام القرارات السابقة بشأن الموضوع نفسه. وهنا يثور سؤال واحد فحسب: لماذا؟ وقد أثار ممثل زامبيا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، تلك النقطة وهو محق في ذلك. إن جميع القرارات السابقة لا تزال سارية. وإذا لزم الأمر، سيكون تضمين إشارة عامة إلى أهميتها في إحدى فقرات القرار الجديد كافيا. وفي هذا السياق، ستكون الأسبقية لأحكام أحدث قرار إذا كانت مختلفة عن أحكام القرار السابق، وفقا للمبدأ القانوني المتعلق بأحكام الوثيقة اللاحقة.

وخلال الدورة السابقة للجمعية العامة، اقترح الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الممثلان الدائمان للأردن وسلوفاكيا، حل هذه المسألة من خلال إعادة النظر في كيفية معالجتنا لبند جدول الأعمال قيد النظر اليوم. وقد أيدت جميع الدول ذلك الاقتراح. ونتيجة لذلك، بدلا من ١٨ فقرة في الديباجية و ١٠١ فقرة من المنطوق في السنة السابقة، لدينا الآن سبع فقرات و ٦٢ فقرة على التوالي. ولولا اقتراح الرئيسين المشاركين، لكان لدينا ما لا يقل عن ٢٠٠ فقرة. ولا يقتصر الأمر على الأعداد والفقرات ولكنه ينطوي في كثير من الأحيان، للأسف، على كم من العمل غير اللازم الذي نجد أنفسنا مضطرين لأدائه بشأن نفس الموضوع. ومن المؤسف أن ذلك هو الواقع المحزن في الأمم المتحدة.

وتوفر نتائج العمل بشأن القرار المتعلق بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة السابقة مثالا إيجابيا جدا يمكن، بل وينبغي، للمنسقين الاقتداء به ولا سيما بخصوص القرارات التي لا تتضمن، سنة تلو الأخرى، سوى بضع فقرات جديدة. ففي كثير من الأحيان، يحافظ النص بنسبة ٩٠ في المائة على صياغة القرار السابق.

ومن شأن الاقتداء بالمثال الإيجابي للقرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن يوفر لنا رؤية واضحة لما تم إنجازه خلال الفترة الأخيرة بدلا من تجميع أي شيء وكل شيء. وبدلا من أن نجد أنفسنا أمام خليط غير مرتب، سيكون لدينا وثيقة منسقة وخالية من الحشو ومفهومة للجميع.

تحل في العام المقبل الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة. ولا تؤيد بيلاروس تحديد أي مواعيد نهائية مصطنعة لعملنا. بيد أن الذكرى السنوية القادمة لإنشاء المنظمة ستتيح فرصة طيبة لحل المسائل التي تأخر حلها كثيرا. وربما يمكننا القيام بذلك فيما يتعلق بأساليب العمل فحسب، وهي أقل جوانب عملنا في المنظمة تسييسا.

إننا نميل في كثير جدا من الأحيان للتذكير بكلمات داغ همرشولد، الذي كان ثاني أمين عام للمنظمة عندما قال:

”سيأتي اليوم الذي يرى فيه الناس الأمم المتحدة وما تعنيه بوضوح. وكل شيء سيكون على ما يرام – تعلمون متى؟ عندما يتوقف الناس، وأنا أقصد الناس المنصفين، عن النظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها لوحة تجريدية غريبة لبيكاسو وينظرون إليها بوصفها رسما من صنع أيديهم“.

ونعتقد أن الوقت قد حان للنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها من صنع أيدينا، وليس كلوحة تجريدية رُسمت قبل زماننا بوقت طويل. وينبغي ألا نكتفي بالتكيف وتقبل خطط ثبتت جدواها، وُضعت قبل سنوات طوال. ومن الممكن أن نبدأ بأمور صغيرة. ويمكن للخطوات الثلاث التي اقترحناها اليوم أن تساعد الأمم المتحدة في أن تصبح مفهومة لدى الجميع.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ سفيري غانا وسلوفاكيا

على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

وفقًا لدراسة أجرتها شركة إديلمان في عام ٢٠١٩ حول وجهات نظر الأجيال الشابة بشأن الأمم المتحدة فإن الشباب يعتبرون المنظمة موضع تقدير كبير، لكن وعيهم محدود بالمبادرات الملموسة للأمم المتحدة. وبينما يربطون في أحيان كثيرة كلمة ''مهمة'' بالأمم المتحدة إلا أن الشيء ذاته ينطبق أيضًا على كلمة ''قديمة'' و ''مملة''. أستشهد بهذه الدراسة هنا اليوم لأنها تذكير مفيد بالغرض والأساس المنطقي لاجتماعنا. في حين أن الجمعية العامة هي الهيئة الأكثر تمثيلا عالميا لنظامنا المتعدد الأطراف وهي موضع الكثير من الاحترام العالمي، علينا واجب تجاه الأجيال الحالية والمقبلة لجعل الجمعية أكثر موضوعية وذات صلة واستجابة لشواغل الناس وتطلعاتهم. يتيح الفريق العامل المخصص فرصة لتحقيق هذا التعزيز، وقد تمكنت العملية بالفعل من تحقيق نتائج ملموسة السنة تلو الأخرى، من إجراء عملية أكثر شفافية لاختيار الأمين العام إلى مساءلة رئيس الجمعية، ضمن أمور أخرى. وأود اليوم أن أتطرق إلى أربع نقاط لدينا فيها فرصة لتحريك الأمور في العام المقبل، وذلك من وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً، يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة، وباعتبارها المبادرة المميزة للأمم المتحدة، هي الإطار التوجيهي لعملها، بما في ذلك، وبشكل مهم، عمل الجمعية العامة. يجب للقرارات والإعلانات والوثائق الختامية التي نقضي ساعات طويلة في التفاوض عليها أن تكون عملية المنحى قدر الإمكان، وبحيث تحدد الكيفية التي سنحقق بها أهداف التنمية المستدامة وأولويات الأمم المتحدة. وكما ذكر آخرون، يجب علينا أيضًا تجنب ازدواجية المحتوى. نحن نناضل بشكل جماعي مع أوجه التآزر والتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ داخل اللجان وفيما بينها، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وبينما نعلم أن هذا النوع من الترشيد يمكن أن يكون ذا حساسية سياسية في بعض الأحيان إلا أنه يمثل الخطوة الصحيحة للأمام إذا أُريد لهذه المنظمة أن تظل مجدية.

يقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. ستتيح هذه الذكرى فرصة ليس لتقييم حالة تعددية الأطراف حتى الآن فحسب بل وربما الأهم من ذلك هو تحديد أين وكيف يمكننا تحقيق ما هو أفضل لمواطنينا. ينبغي أن تكون استنتاجاتنا المتفق عليها بين الحكومات ذات صلة بالقضايا التي يتوقع الناس من الأمم المتحدة أن تقوم فيها بعمل أفضل وأن تتناولها بشكل صريح. علينا أن نتأكد من أن هذه ليست ممارسة عقيمة. في حين أن هذه العملية مستقلة عن تنشيط أعمال الجمعية العامة، إلا أن الطريقة التي نؤدي بها عملنا فيها ستكون حاسمة لسمعة الجمعية.

ثالثا، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة متنوعة مثل الأشخاص الذين تمثلهم. إن ضمان التنوع والمساواة، وتعزيز التوازن بين الجنسين وإيجاد المرشحات، بما في ذلك القادمات من جنوب العالم، هما من المسائل التي كانت في صدارة اهتمامنا على مدى السنوات القليلة الماضية، سواء عندما تقدمت الدول الأعضاء بمرشحات أو عندما تملأ المنظمة الشواغر. إننا نشيد بالنتائج التي تحققت حتى الآن، وخاصة خلال فترة ولاية الأمين العام هذا في مجمل منظومة المنسقين المقيمين وفريق الإدارة العليا، لكننا نعتقد أنه لا يوجد مجال للرضا عن الذات. إن الدعائم الإنسانية ودعائم السلام للأمم المتحدة بشكل خاص تحتاج اهتماما مستمرا.

وأخيرا، فإن عملية اختيار منصب الأمين العام هي أحد المجالات التي نتفق جميعا على أنها إنجاز رئيسي للفريق العامل. ومع ذلك، لم ندمج بعد التقدم المحرز في شفافية تلك العملية. وما زلنا في هذا الصدد نعتقد أن تحديد الجداول الزمنية النظرية لعملية اختيار الأمين العام سيكون مفيداً وأنه أمر ينبغي أن نركز

عليه هذا العام، وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٤٤ من القرار ٧٣/٣٤١. نظرا لانتهاء ولاية الأمين العام في عام ٢٠٢١، سيكون عام ٢٠٢٠ عامًا مهمًا للتعريف بأية ولايات لعملية قادمة لاختيار أو إعادة تعيين محتملة. في حالة إعادة التعيين، نؤيد تماما ضمان أن يقدم الأمين العام بيانا أو خطاب رؤية عن حالة الأمم المتحدة لفترة ولايته المقبلة.

يوفر الفريق العامل المخصص لنا منصة لدفع عملية الإصلاح إلى الأمام وتقديم جمعية عامة أفضل لأطرافنا المعنية. يمكن للجمعية أن تعتمد على مشاركة وفد بلادي البناءة ودعمه في مداولاتنا هذا العام.

السيدة نجوى (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلادي أن يشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفيرين سيما سامي بحوث من الأردن وميشال مليnار من سلوفاكيا، على تفانيهما وقيادتهما في إدارة عملية التنشيط خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية. كما نود أن نهنئ السفير مليnار على إعادة تعيينه رئيسا مشاركا إلى جانب السفيرة مارثا أما أكيا بوبي من غانا. إن وفد بلادي ممتن للأمين العام على تقريره المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/73/895)، وقد رحب باتخاذ القرار ٧٣/٣٤١، الذي يتناول الجوانب الهامة للتنشيط، بما في ذلك دور الجمعية العامة وسلطتها وطريقة عملها.

إن الجمعية العامة فريدة من نوعها تقريبًا، وهي المنصة الأهم والأكثر شمولا على مستوى العالم لمناقشة أكثر التحديات العالمية إلحاحًا في الحاضر. تنتشر بعض هذه التحديات عبر الحدود وستشكل تهديدات خطيرة للبشرية والوجود الإنساني إذا تُركت دون مواجهتها. ولهذا يجب ألا نرى الجمعية العامة أبدا بوصفها منتدى يفسح المجال لعقلية ”نحن ضد الآخرين“. بل يجب أن تكون منصة يلتئم فيها العالم أجمع بعقلية ”نحن ضد أكبر تحديات البشرية“. لذلك من الأهمية بمكان أن نحافظ على سلطة الجمعية وقدسيتها مع جعلها أيضا أكثر فعالية وكفاءة.

لقد مر قرابة ثلاثة عقود منذ بدء مناقشات الجمعية العامة حول تنشيط أعمالها بهدف تعزيز دورها وتحسين كفاءتها وفعاليتها. وتم اتخاذ العديد من الخطوات الإضافية منذ ذلك الحين، مما أدى إلى تحسينات كبيرة. وتنوه ملديف مع التقدير بمختلف التدابير التي اتُخذت في السنوات الأخيرة، مثل تحسين شفافية الجمعية العامة ومساءلتها، بما في ذلك في مكتب الرئيس. وقد شجعتنا سلسلة الحوارات مثل جلسات حوار ”مينغا“ الصباحية التي بدأها الرئيس، والتي جمعت مجموعات من الممثلين الدائمين وهيأت بيئة مواتية لحوار وتبادل وجهات نظر حقيقيين. ونعتقد أيضا أن تنظيم اجتماعات مع الرؤساء السابقين للجمعية العامة بشأن موضوع التنشيط هو مبادرة هامة ومفيدة. كما أن سلسلة الاجتماعات غير الرسمية التي عُقدت تحضيراً للجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة قد أتاحت فرصة للبحث عن حلول مبتكرة للتحديات الملحة، سواء كانت لوجستية أو موضوعية. وما زلنا نعتقد أن عقد اجتماعات منتظمة بين رئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن سيساعد الجمعية العامة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وإجراء تعديلات ضرورية في تنظيم عملها.

وبالرغم من هذه التحسينات لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق المزيد من التعزيز والتحسين لأعمال الجمعية العامة. لم تتمكن المناقشات والمداولات والأوراق والقرارات العديدة حول هذا الموضوع من إيجاد حلول مجدية لبعض جوانبها. فيجب بذل جهود إضافية لتعزيز أوجه التآزر وتحسين الاتساق عن طريق سد الثغرات وتجنب التداخل والازدواجية بين أعمال الجمعية، بما في ذلك لجنتاها الثانية والثالثة، وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. ولدى معالجة ذلك يجب أن نركز أيضا على مواءمة

عمل الجمعية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يجب بذل المزيد من الجهود لترشيد عملها من خلال المراجعة الدقيقة لعدد القرارات المطروحة وتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، يجب معالجة مسألة كثرة الاجتماعات الرفيعة المستوى على نحو يحترم إيلاء الأولوية للمناقشة العامة من أجل تجنب أعباء العمل الزائدة وتهيئة بيئة تفضي إلى التفاعل والمشاركة المجديتين خلال الجزء الرفيع المستوى.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد دوغان (كرواتيا).

وكما قال إبراهيم محمد صلح، رئيس جمهورية ملديف:

”تؤمن الملديف إيمانا قويا بالأمم المتحدة، وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه، وبأن لكل عضو في المنظمة دورا في إطلاق العنان للإمكانات الحقيقية للسلام والتقدم والرخاء.“

وإضفاء الفعالية والكفاءة على الجمعية العامة أفضل وسيلة لإطلاق تلك الإمكانات الكامنة وتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق السلام والتقدم والرخاء فضلا عن بناء المستقبل الذي نصبو إليه جميعا.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وتؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، لإدارتهما المقتدرة لأعمال الفريق العامل المخصص. ونهنئ الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وغانا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق في الدورة الرابعة والسبعين، متمنيين لهما النجاح المستمر. وسيقدم وفد بلدي دعمه الكامل لهما من أجل تحقيق نتائج مثمرة.

وبوصف الجمعية العامة الجهاز العالمي الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، فإنها أشبه جهاز ببرلمان عالمي. وهي تستمد أولويتها وشرعيتها من عالمية عضويتها ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. فلا يمكن مقارنة الطابع الشامل للجمعية العامة والثقل الأخلاقي لقراراتها وآرائها بأي منظمة أو مؤسسة عالمية أخرى.

ومع ذلك، هناك شعور واسع النطاق بأن الجمعية العامة تتنصل بشكل مطرد من مسؤولياتها الأساسية وأصبحت أكثر اهتماما بالمسائل الإجرائية. وتراجع دور الجمعية العامة وسلطتها تدريجيا من جراء اتساع نطاق دور مجلس الأمن ونشاطه. ولا شك أن جزءا من المسؤولية يقع على عاتق الجمعية العامة ودولها الأعضاء لسماحهم بتقويض الجمعية العامة والتعدي على اختصاصاتها على الرغم من أنها تمثل الصوت الجماعي للبشرية. ويؤثر ذلك سلبا على فعالية الأمم المتحدة وأهميتها بوجه عام.

وما فتئت الهند ترى أنه لا يمكن تنشيط أعمال الجمعية العامة إلا عند احترام مركزها، نصا وروحا، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات وتمثيل الدول في الأمم المتحدة.

ويجب أن نشير، في أي مناقشة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي الجمعية العامة دورا قياديا فريدا من نوعه. وتفوض المادة ١٠ من الميثاق الجمعية العامة بمناقشة أية قضية أو مسألة تقع ضمن نطاق الميثاق أو تتصل بسلطات ووظائف أي من الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة ١٢.

ولذلك، يجب على الجمعية العامة الإمساك بزمام جهود وضع جدول الأعمال العالمي واستعادة مركزية الأمم المتحدة

في صياغة النُهُج المتعددة الأطراف الرامية للتصدي للتحديات القائمة والناشئة.

وحتى يتسنى تنشيط أعمال الجمعية العامة على نحو يتماشى مع تحديات عصرنا، علينا أن نستمد الإلهام من المعايير الرفيعة التي حددتها الجمعية العامة منذ البداية. وتجدر الإشارة إلى أن المسألة الأولى التي تناولتها الجمعية العامة في دورتها الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ تتعلق بالمشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية. ودعا أول قرار اتخذته الجمعية العامة إلى إنشاء لجنة لتقديم توصيات بشأن إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل (القرار ١ (د-١)).

وفي نفس العام، ١٩٤٦، بدأت الجمعية العامة، استنادا إلى مبادرة تقدم بها بلدي، الهند، في تناول مسألة النضال العالمي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأعراق سعيا لمكافحة التمييز العنصري.

وعلى مر السنين، قادت الجمعية العامة في مناسبات عديدة وضع جدول الأعمال العالمي والتصدي للتحديات التي تواجه العالم. ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي عُقد عام ٢٠١٥ ثم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والمؤتمر المعني بالمحيطات المنعقد في عام ٢٠١٧ ومؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، كلها أمثلة على الكيفية التي يمكن أن تضع بها الجمعية العامة جدول الأعمال العالمي وتحشد المجتمع الدولي لحل المشاكل والتحديات المشتركة.

ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نظل يقظين لضمان أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بدورها القيادي وأن تحافظ على قدرتها على التصدي للتحديات العالمية بشكل مباشر. ولا شك أن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة مطلب ملح. وعلى الرغم من أن إحرازنا للتقدم أمر يدعو للتفاؤل، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا.

ويجب أيضا النظر إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة في السياق الأوسع نطاقا لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد من إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا عاجلا وشاملا لتتمكن من تجسيد الحقائق الجغرافية السياسية الحالية. وتعتمد فعالية أي مؤسسة وأهميتها واستدامتها على طابعها الدينامي وقدرتها على التكيف مع الأزمنة المتغيرة لكي يتسنى لها احترام القيم الخالدة، فضلا عن التصدي لمشاكل العصر وتحدياته المستجدة. ولا يمكن لمجموعة من البلدان التي تعيش في عزلة أن تتعامل مع التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم فيما يتعلق بالأمن والهجرة والصحة وتغير المناخ والتكنولوجيات الرائدة، في جملة أمور.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في العام المقبل، ينبغي أن نستخدم هذا المعلم الهام لبذل جهود حقيقية من أجل تعزيز دور الجمعية العامة في وضع جدول الأعمال العالمي وصنع السياسات والسعي إلى إيجاد حلول للتحديات المشتركة. فنجاح تعددية الأطراف يتوقف إلى حد كبير على نجاح الجمعية العامة. ويمكن للرئيس أن يعول على دعم وفد بلدي لتلك الجهود ومشاركته فيها على نحو بناء.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ليختنشتاين البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

وتجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة تنشيط أعمالها في ظل ظروف صعبة. فالتوترات الجغرافية السياسية وتزايد النزعة القومية يقوضان النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف الشاملة للجميع، والجمعية العامة أهم تجسيد لهما. ونشهد ميلا مؤسفا، داخل الجمعية العامة، إلى التراجع عن اتفاقات مبرمة

منذ وقت طويل وانخفاضا في القرارات المتخذة بتوافق الآراء وزيادة في الصعوبات الإجرائية.

وفي الوقت نفسه، فإن توقعات الحكومات والجمهور الأوسع في الجمعية العامة مرتفعة. ونحن مطالبون بالإمساك بزمام مسائل عالمية، بما فيها التنمية المستدامة وتغير المناخ وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وهناك توقع بأننا سنتصدى للتحديات الناشئة المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والأشكال الجديدة من الأسلحة، على سبيل المثال لا الحصر.

وبناء على ذلك، فإن عبء عمل الجمعية العامة يتزايد. وكثرة الاجتماعات الرفيعة المستوى ليست سوى أحد جوانب ذلك التطور وإن كان جانبا واضحا جدا. وتشهد اللجان الرئيسية أيضا تزايدا في عملها، دون تحقيق مكاسب في الكفاءة. ودائما ما تُقوض الجهود الرامية إلى تبسيط العمليات وترشيد استخدام مواردنا من جراء النزاعات الأيديولوجية.

ومن منظور الدول الصغيرة، التي تشكل الأغلبية في هذه القاعة، يصعب بشكل متزايد كفالة المشاركة الكاملة والهادفة في أعمال الجمعية العامة. وتطورت بعض الأدوات الأساسية التي وُضعت لمساعدة الدول، ولا سيما يومية الأمم المتحدة، بطريقة لا توفر أي قيمة مضافة تقريبا على الرغم من التوقعات الواضحة للدول الأعضاء وتوجيهاتها المعيارية.

وقد تكون هذه التطورات صعبة في الأوقات العادية، ولكن الدول الأعضاء تواجه اليوم عددا من المشاكل التي تمثل خطرا نظاميا على المنظمة. وقد شهدنا في هذا العام تأخيرات كبيرة في أعمال اللجان الرئيسية وتراجعا حادا في خدمات الأمانة العامة جراء نقص الأموال. وكلتا المسألتين هما مصدر قلق مشروع للجمعية العامة لأنهما تؤثران تأثيرا مباشرا على عملها وأدائها. ولذلك، ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن ينظر بشكل استباقي في هاتين المسألتين.

وأوضحت ليختنشتاين موقفها في اللجان الرئيسية ذات الصلة بأنها تؤيد زيادة كفاءة استخدام الموارد وبالتالي فهي تعارض محاولات تعطيل عمل اللجان لأسباب إجرائية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُنفذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية التي تيسر المشاركة الفعالة لجميع الوفود في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يخص اتفاق المقر، تنفيذا كاملا. ولا يمكن اعتبار الانتهاكات المزعومة لهذه الاتفاقات مسائل ثنائية ولا يمكن ترك اتخاذ القرار الصحيح بشأن هذه الادعاءات بين يدي الدول المعنية وحدها. وفي حين أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف هي الهيئة الفرعية للجمعية المخصصة لمعالجة هذه الأمور، فإن قدرتها على حل الخلافات يجب أن تشكل مقياس قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها، وقد يبرر كل من نطاق المزاعم وخطورتها إجراء الجمعية بكامل أعضائها مداولات بشأنها.

وفيما يتعلق بنقص التمويل وما يسمى بأزمة السيولة، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن سداد الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المناسب عنصر أساسي في عضوية الجمعية العامة. فالالتزامات المالية هي التزامات قانونية ومن غير المقبول أن تفي ٣٤ دولة عضوا فقط بهذه الالتزامات في عام ٢٠١٩. وبينما تفرض المساواة في السيادة بين الدول مسؤولية مشتركة على جميع الأعضاء عن توفير الموارد المناسبة للمنظمة، من الواضح أنه يقع على كاهل كبار المساهمين مسؤولية خاصة لأن عدم امتثالهم يؤثر بشكل مباشر على عمل للمنظمة وأدائها لوظائفها بصورة سليمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على جميع الدول الأعضاء. وتدعم ليختنشتاين الأمين العام في سعيه لوضع تدابير تهدف إلى زيادة مجاله للمناورة في أوقات الأزمة المالية وتنتظر الأمر ذاته من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك المسؤولة عن الضغوط المالية الحالية على المنظمة.

ويتمثل أحد التدابير الرئيسية لجعل الجمعية العامة في صميم أعمال الأمم المتحدة في تمكينها من أداء دورها وسلطتها بوصفها الهيئة المركزية والعالمية لصنع القرار في المنظمة. ويوضح ميثاق الأمم المتحدة أن هذا الدور والسلطة يشملان مسألتي السلام والأمن. ومن خلال اتخاذ الجمعية العامة إجراءات في حالات عجز مجلس الأمن عن التصرف، فإنها تعزز الطابع التكميلي لهيئات الميثاق كما فعلت من خلال إنشاء ”الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١“، في ضوء تفشي استخدام حق النقض في مجلس الأمن الذي زاد في الماضي القريب. وترى ليختنشتاين أنه يتعين على الجمعية، كإجراء لتحقيق المساءلة وكوسيلة لتمكين نفسها، مناقشة أي استخدام لحق النقض في جلسة رسمية. وينبغي أن تجري تلك المناقشة من دون المساس بأي نتيجة محتملة وبصورة مستقلة عن مضمون مشروع القرار الخاضع لحق النقض. وينبغي دعوة مجلس الأمن إلى الإسهام في المناقشة في الجمعية العامة من خلال تقديم تقرير خاص، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. وتعتزم ليختنشتاين العمل مع جميع الوفود المهتمة بالأمر لإنشاء ولاية خاصة لعقد مناقشة كهذه خلال الأسابيع المقبلة.

وستواصل ليختنشتاين، بوصفها جزءا من مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، الدعوة إلى اتخاذ عدد من التدابير الملموسة لتعزيز دور الجمعية العامة وزيادة مساءلة مجلس الأمن. وتمثل التحسينات الإجرائية في اختيار الأمين العام معيارا أدنى يجب تطبيقه ومواصلة تحسينه مستقبلا، بما في ذلك في الحالات التي يتقدم فيها أمين عام حالي لشغل المنصب لولاية ثانية. وفي السياق الأوسع للتعيينات القيادية العليا في الأمم المتحدة، تود ليختنشتاين أن تشير إلى الاقتراح الداعي إلى اعتماد ممارسة التعيين لفترة واحدة غير قابلة للتجديد بهدف زيادة استقلال الموظفين الذين يتم اختيارهم. وستواصل ليختنشتاين أيضا تعزيز مدونة قواعد سلوك مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بوصفها أحد المعايير الدنيا للمرشحين لعضوية مجلس الأمن وستستند إلى المدونة في الحالات ذات الصلة. ونظرا للدعم الواسع والمتنامي ممن جانب الدول الأعضاء الذين يبلغ عددهم حاليا ١٢١ دولة، فإننا نعتبر أن قيام الجمعية العامة بدور قوي واستباقي كلما تقاعس مجلس الأمن عن حماية المدنيين من الأعمال الوحشية الجماعية سيكون امتدادا طبيعيا للمدونة.

السيدة جول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بصفتي عضواً في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، يسرني أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا في وقت سابق. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لإضافة بضع نقاط بصفتي الوطنية.

أولا، أود أن أعرب عن خالص شكري للسفيرين بحوث، ممثلة الأردن، وملينار، ممثل سلوفاكيا، على قيادتهما الماهرة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة للجمعية. ونرحب بجهودهما لتحقيق المزيد من الوضوح والكفاءة في عمل الفريق. كما أود أن أشكر السفير ملينار على توليه هذه المهمة مرة أخرى خلال هذه الدورة وأرحب بالسفير بوبي، ممثل غانا. وتتطلع النرويج إلى العمل عن كثب معهما خلال هذه الدورة.

وليس من المبالغة القول إن الجمعية العامة بوصفها الهيئة الدولية الأكثر تمثيلا تكمن في صميم نظامنا المتعدد الأطراف. وهذا يجعل عملنا المستمر بشأن تنشيطها جزءا هاما من تعزيز تعددية الأطراف، وكذلك لضمان استمرار أهمية الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل. ورغم توفر الجمعية العامة على ولاية واسعة النطاق تغطي كل شيء بدءا من دور الجمعية العامة وسلطتها إلى اختيار وتعيين الأمين العام وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، فإن تنشيط الجمعية العامة هو عملية يمكن

أن تسفر عن تقدم حقيقي ملموس في تحسين الطريقة التي نعمل بها وهي تقوم بذلك. وبصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعتزم أيضًا دعم علاقة عمل جيدة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية.

وقد رحبنا بشكل خاص بالعمل الذي تم خلال الدورة الماضية في المجموعة التي تتناول اختيار وتعيين الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين. ومن المهم للغاية الآن أن نوطد خلال هذه الدورة المكاسب التاريخية التي تحققت في تلك العملية. وهذه السنة هي سنة حاسمة في هذا الخصوص. وستمهد القرارات التي نتخذها الطريق لعملية الاختيار والتعيين القادمة. ويجب أن نحافظ على التقدم الذي أحرزناه من حيث تحقيق قدر أكبر من الشفافية والشمول. وضمان الحفاظ على استمرارية تلك الخطوات مع بدء العملية التالية، حتى في حالة محتملة لوجود مرشح يشغل المنصب حاليا. ونرى أن هذا جزء حيوي من تحسين العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي الواقع، استنادا إلى المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، فتلك إحدى الحالات القليلة التي ينص فيها الميثاق على التعاون الحقيقي بين الهيئتين.

وترى النرويج أن الشفافية والمساءلة في صميم كل ما نقوم به. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمناقشات الجارية بشأن سير الانتخابات والحملات الانتخابية في الأمم المتحدة. وأحرزنا تقدماً جيداً خلال السنوات الأخيرة بشأن هذا الموضوع، ولكننا نعرف أيضًا أنه يمكننا تحقيق المزيد. واسترشادا منها مبدأي الشفافية والمساءلة، التزمت النرويج طوعًا بنشر جميع التكاليف المتعلقة بحملتنا لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢. وهذه المعلومات متاحة بسهولة على موقع وزارة خارجية بلدنا على شبكة الإنترنت ويتم تحديثها مرتين في السنة. وقد تعهدنا بذلك الالتزام لأن النرويج تعتقد أن زيادة الشفافية ستفيد في نهاية المطاف جميع الدول الأعضاء والعملية الانتخابية ككل. إننا نتطلع إلى مواصلة المناقشات وتبادل أفضل الممارسات في الفريق العامل في هذه الدورة.

وكما ندرك جميعا إدراكا تاما، فإن العام القادم عام هام ببلوغ الأمم المتحدة عامها الـ ٧٥، وتعتز النرويج بأنها ظلت شريكا ثابتا لها منذ إنشائها. ويجب علينا جميعا أن نعمل على تعزيز جهود الأمين العام للاحتفال بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، وخاصة تلك التي تهدف إلى كفالة شمول وإشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني والشباب.

ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة. فكما نعلم، لا توجد منظمة متعددة الأطراف يمكن أن تكون أقوى أو أكثر دينامية من تلك التي ترغب الدول الأعضاء فيها أن تجعل منها كذلك. وقد حان الوقت الآن لكي نبذل تلك الجهود من أجل مستقبلنا المشترك.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ الممثلين الدائمين لغانا وسلوفاكيا، الرئيسين المشاركين الجديدين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، على تعيينهما، وأن أؤكد لهما دعم إندونيسيا وتعاونها على قيادة الفريق العامل نحو تحقيق نتائج مثمرة. كما أود أن أشكر الرئيسين المنتهية ولايتهما على قيادتهما الهامة للدورة الماضية.

ونعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من الجزائر، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن التحديات العالمية التي نواجهها معا تتطلب عملا شاملا وتعاونيا. ولا يوجد منتدى أفضل من الجمعية العامة، التي لها نطاق واسع بما فيه الكفاية، وتمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة. وعلينا جميعا أن نقوم بدورنا في الحفاظ على طابع الجمعية العامة الحكومي الدولي والشامل والتشاوري

والديمقراطي، من أجل ضمان اضطلاعها بدورها الصحيح بوصفها برلمانا للأمم وأن تحدث أثرا ذا معنى على المسائل التي تهم أعضاءها. وعلاوة على ذلك، فإن الإظهار الملموس للإرادة السياسية والتعاون البناء من قبل جميع الدول الأعضاء أمر أساسي لضمان أن تعمل لجان الجمعية العامة وآلياتها على النحو الأمثل.

وتمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة العام المقبل لحظة هامة أخرى لتقييم إنجازاتها وتعبئتها للقيام بما يلزم من عمل. وترى إندونيسيا أن موضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين – ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“ – ينبغي كذلك أن يكون مجال تركيز رئيسي للفريق العامل المخصص خلال هذه الدورة، انطلاقا من القرارات القائمة بشأن تنشيط الجمعية العامة.

أولا، من أجل تحديد ما الذي يعنيه ”المستقبل الذي نصبو إليه“، علينا أن نكون أكثر تفاعلا. وينبغي للفريق العامل أن يواصل التداول بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة بروز الجمعية العامة على الصعيد العالمي، باستخدام وسائط الإعلام التقليدية والجديدة. وينبغي للتركيز أن ينصب ليس فقط على تحسين نشر دور الجمعية العامة والأحداث، بل كذلك على كيفية الحفاظ على التفاعل المزدوج الاتجاه مع الجماهير المختلفة لتعزيز ملكيتها في أعمال الأمم المتحدة.

وإذ أن دور مكتب رئيس الجمعية العامة قد زاد جنبا إلى جنب مع الأنشطة التي يضطلع بها في السنوات الأخيرة، ينبغي لنا أن نواصل استكشاف منحه المزيد من الدعم، بما في ذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن خلال إعارة الموظفين من البعثات الدائمة. كما إننا نتفق مع التقرير على أهمية تقرير تسليم المهام من رؤساء الجمعية العامة المنتهية ولاياتهم إلى خلفائهم، لا سيما في المجالات التي تناقش الأسباب الموضوعية لأوجه القصور والاقتراحات من أجل تحسينها. وينبغي، بشأن اختيار وتعيين الأمناء العامين في المستقبل، تفصيل الممارسات والدروس المستفادة من التجربة الأخيرة في وثيقة الدروس المستفادة، في الوقت الذي ما زالت فيه ذكرياتها ماثلة، وينبغي أن يكون للجمعية مشاركة أكثر جدوى في العملية.

ثانيا، فيما يتعلق ”بالأمم المتحدة التي ننشدها“ ينبغي أن يكون لعملنا هنا أثرا على حياة الناس. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للفريق العامل أن يقترح كيف يمكن تحسين التآزر والاتساق والتكامل بين جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلا عن التفاعل مع مجلس الأمن. إننا ندعم ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة عن طريق معالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية حيثما وجدت. ونشيد بغيانا على أخذها زمام المبادرة في ذلك الصدد. وفي رأينا أن المنجزات المتوخاة الملموسة للتغلب على التحديات التي تم تحديدها أكثر أهمية من العدد الكبير من جداول الأعمال والاجتماعات والمناسبات الرفيعة المستوى.

وإذ أن النجاح في مواجهة معظم التحديات العالمية يتطلب شمولية، ونظرا إلى أن التنسيق بين الركائز يشكل عاملا رئيسيا وراء إعادة تشكيل هياكل الأمم المتحدة للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، ينبغي للفريق العامل أن يرحب بإحاطات من الأمانة العامة على فترات منتظمة بشأن الكيفية التي يتم بها تحسين التنفيذ على الأرض، لأن هنالك يكون للأثر جدوى. وكذلك ينبغي أن تستنير دراسة سبل تعزيز التفاعل بين الهيئات الرئيسية بالتقدم المحرز في عملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

أخيرا وليس آخرا، في عهد تنتشر فيه النزعة الانفرادية والمنافسة الجيوسياسية والحمائية والنزعة القومية الضيقة، فإن إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف هو حصننا. ومهما بلغت قوة البلد أو مجموعة البلدان، فإنها لا تستطيع

مواجهة التحديات بمفردها. والجمعية العامة هي أفضل هيئة لدينا لإعطاء الفرصة للأمم، كبيرها وصغيرها، للتعبير عن شواغلها وتطلعاتها على قدم المساواة. وتكمن قوة الجمعية العامة في شموليتها. فقراراتها قد لا تكون ملزمة قانونا، ولكنها نتاج توافق عالمي في الآراء، ومن ثم فهي مشروعة وفي العديد من الحالات، أقوى.

وكذلك نشدد على تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون معها. فهي تمتلك الحكمة المحلية الفريدة اللازمة لمواجهة التحديات الإقليمية. وتظل طبيعة الجمعية العامة الديمقراطية والشفافة والقائمة على القواعد بلا نظير في تمكين البلدان المتنوعة للتلاقي على مسائل حاسمة والتوصل إلى نتائج تحولية لتعزيز التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، العناصر الأساسية للرفاه الدولي.

وإندونيسيا، من جانبها، مصممة على مواصلة الاضطلاع بدورها في الفريق العامل وغيره من المحافل لتعزيز الجمعية العامة حتى تتمكن من الكشف عن نفسها بشكل كامل كبرلمان عالمي حقيقي للأمم.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بعقد هذه المناقشة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونقدر قيادة الرئيس والأهمية البالغة التي يوليها لتنشيط دور الجمعية وعملها. وأود كذلك أن أشارك الآخرين في تهنئة الرئيسة المشاركة الجديدة، السفيرة مارتا بوبي، ممثلة غانا، وفي الترحيب بإعادة تعيين السفير ميشال ميلانار، ممثل سلوفاكيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد لهما دعم وفد بلدي وتعاونه.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ونود أن ندلي بالتعليقات الإضافية التالية.

ترغب جنوب أفريقيا في التأكيد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر حيوي من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وسيظل يشكل إحدى أولويات وفد بلدي الرئيسية خلال الدورة الرابعة والسبعين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإنجازات والتقدم الذي أحرز في عدد من المجالات، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في اختيار الأمين العام. فنحن نؤيد تأييدا كاملا نص وروح القرارات المتخذة التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء للنهوض بعملها، ولا سيما القرار ٣٢١/٦٩ وغيره من القرارات اللاحقة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في ذلك الصدد، فإننا نعتقد أنه لا بد من فعل المزيد لضمان أن تستجيب الأمم المتحدة لاحتياجات جميع أعضائها المتغيرة باستمرار.

وستظل جنوب أفريقيا تشارك بنشاط في الفريق العامل المخصص، كما فعلنا في جميع المناقشات المواضيعية أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية والمناقشات التفاعلية بين البعثات الدائمة والأمانة العامة. فنحن نعتقد أن مواصلة تلك الحوارات غير الرسمية خلال الدورة الرابعة والسبعين ستؤدي، لا إلى فهم أفضل للأولويات والمقترحات الابتكارية التي يمكن أن تقدم خلال هذه المناقشات فحسب، بل كذلك إلى فهم بعض التحديات التي يتعين حلها بطريقة نافعة تبادليا. إننا نعلق أهمية كبيرة على كامل مجموعة المسائل في إطار الفريق العامل المخصص. وأود الآن أن أسلط الضوء، في ذلك السياق، على أولويات وفد بلدي لهذه الدورة.

أولا، فيما يتعلق بمسألة اختيار وتعيين الأمين العام، تشارك جنوب أفريقيا الوفود الأخرى في الإعراب عن سرورها بالترحيب بالإصلاحات الهامة التي اعتمدت خلال الدورتين الثانية والسبعين والثالثة والسبعين، اللتين قطعنا فيهما شوطا طويلا في استعادة

دور الجمعية العامة في تلك العمليات. ونعيد التأكيد على أن دور الأمين العام حاسم في تنفيذ أولويات الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولذلك تود جنوب أفريقيا أن ترى تلك الإصلاحات تأخذ الطابع المؤسسي. وينبغي للفريق العامل المخصص أن يواصل مناقشة المزيد من الإصلاحات، بما في ذلك إمكانية تحديد مدة العضوية وتعيين الأمين العام المقبل بالتصويت في الجمعية العامة، كما كان قصد الدول الأعضاء المؤسسة. ولا بد من التأكيد على أن رغبة وفد بلدي، بل وأغلبية الدول الأعضاء، لا تزال هي أن يوصي مجلس الأمن بأكثر من اسم للجمعية العامة للتصويت عليه وفقا للمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ونرحب بجهود الأمين العام لإنهاء عدم التوازن بين الجنسين، ولا سيما على مستوى كبار المسؤولين التنفيذيين. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجيته فيما يتعلق بالجنسانية في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ونعيد تأكيد تأييدنا للحفاظ على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار كبار المديرين التنفيذيين والموظفين التنفيذيين والموظفين من المستوى المهني.

ثانيا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أهمية الجمعية العامة بوصفها جهاز التداول ووضع السياسات الرئيسي والهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وسنواصل العمل بلا كلل مع بقية أعضاء الأمم المتحدة لتعزيز دور الجمعية وسلطتها في الاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تلك المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويرحب وفد بلدي، في ذلك الصدد، بالتقدم الذي أحرزته اللجان الرئيسية في تحسين أساليب عملها. وكذلك نرحب بالتقدم المحرز في تحسين التنسيق بين اللجان الرئيسية والفريق العامل المخصص بهدف تحسين عمل الجمعية العامة. ويشارك وفد بلدي أغلبية الدول الأعضاء في التأكيد على أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي والشامل والديمقراطي للأمم المتحدة وأهمية التشاور مع الدول الأعضاء داخل المنظمة.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، توافق جنوب أفريقيا على أنه ينبغي للأمانة العامة أن تخصص موارد بشرية إضافية للمكتب على أساس دائم، ولا سيما بهدف تحسين حفظ السجلات وتعزيز الاستمرارية من دورة إلى أخرى. وعلاوة على ذلك، وإذ نرحب بحقيقة أن دور المكتب وصورته قد ازدادا زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، لا يزال يساورنا القلق من أن موارده البشرية والمالية ظلت على حالها، الأمر الذي تترتب عنه آثار هائلة بالنسبة لعمله وفعاليته. وفي ذلك الصدد، نؤيد الدعوة إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة تعزيزا فعالا وحقيقيا، فضلا عن تخصيص موارد كافية له من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وفي الختام، وإذ نخطو صوب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد التزامها بالمساهمة البناءة في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال هذه الدورة. وسنظل على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى بطريقة شفافة ومهنية.

السيد أنغ (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك غيري من المتكلمين الآخرين الإشادة بالسفيرين سيما سامي بحوث، ممثلة الأردن، وميشال ملينار، ممثل سلوفاكيا، على عملهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والسبعين. ونتطلع إلى استمرار إشراف السفير ميشال ملينار ونهنئ السفيرة مارثا بوبي، ممثلة غانا، على تعيينها لقيادة أعمالنا للسنة المقبلة.

تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الجزائر، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتايلند، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسأضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة هامة لسنغافورة. فالجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وهي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة ذات التمثيل العالمي التي تتمكن فيها جميع الدول، كبيرها وصغيرها، من الاضطلاع بأدوار متساوية. وذلك هو السبب في أن سنغافورة ظلت مؤيدة قوية لأمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية ومساءلة ولتنشيط الجمعية العامة وداعية إلى ذلك. وللأسف، فإننا اليوم نصارع أسوأ أزمة ميزانية وسيولة شهدتها الأمم المتحدة خلال عقد من الزمن. فالمنظمة بالكاد قادرة على مواصلة إدارة شؤونها. ونواجه تأخيرا في إصدار الوثائق وتخفيضا في توافر خدمات الأمانة العامة الرئيسية مثل الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. كما حدثت حالات تأخير في عمل العديد من اللجان الرئيسية بسبب مسائل تنظيمية لا تزال من دون حل.

وسيكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل فرصة لنا لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. وستكون فرصة لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمعالجة مشاكل عالمية معقدة مثل القضاء على الفقر والأوبئة وتغير المناخ ومنع نشوب النزاعات، في جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من المناسب لنا أن نضاعف جهودنا لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وتعزيز فعاليتها وكفاءتها وزيادة شفافية عملها وشموليته، والتي ستكون كلها حاسمة لضمان أن تواكب الجمعية العامة تحديات اليوم وتضطلع بمسؤولياتها.

وقد أسفرت الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة عن نتائج ملموسة ومشجعة على مدى السنوات القليلة الماضية، سأسلط الضوء على بعضها فقط. فقد حدثت تحسينات في عملية اختيار وتعيين الأمين العام؛ وتم تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، مع تحسين الاستمرارية بين رئيسيها المنتهية ولايته والمقبل؛ وزيدت كفاءة العملية الانتخابية ووضعت مبادئ توجيهية لمواد الحملات الانتخابية؛ وأدى بدء إجراء حوارات غير رسمية منتظمة بين رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة والدول الأعضاء إلى تحسين الاتصال وفهم الأولويات والتحديات على جميع الجوانب. وقد رحبنا، في ذلك الصدد، بعقد أول حوار صباحي مع الرئيس تيجاني محمد باندي في وقت سابق اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في التعليم الجيد الشامل والتعلم مدى الحياة. غير أن المهمة التي تنتظرنا أكثر صعوبة، حيث يجب علينا الآن أن نعالج بعض المسائل الأكثر صعوبة. وأود أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة لسنغافورة.

أولا، يجب اتخاذ خطوات للحفاظ على أولوية المناقشة العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وذلك يعني الدخول في مناقشة جادة حول كيفية ترشيد الاجتماعات الرفيعة المستوى والأحداث الجانبية التي تعقد بالتوازي مع المناقشة العامة والتقليل من عددها. إن سنغافورة على استعداد لدعم المبادرات التي من شأنها تبسيط هذه الاجتماعات الجانبية والحد منها، بما في ذلك مقترحات لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الواضحة لإدارة الأنشطة عامة بطريقة تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء.

ثانيا، تتطلع سنغافورة إلى مواصلة المناقشة بشأن ترشيد وتبسيط جدول أعمال الجمعية العامة. وهذا أمر هام وضروري، لأن استمرار تزايد بنود جدول الأعمال والقرارات سيؤدي إلى حجم عمل غير مستدام من شأنه أن يضعف تركيز الجمعية العامة وفعاليتها وكفاءتها.

ثالثا، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتحديد مواعيد جلسات الجمعية العامة ليتسنى النظر بصورة مجدية في المسائل التي تجري مناقشتها. إنني أشير هنا على وجه التحديد إلى النظر في أعمال الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية وإلى التقارير السنوية لمجلس الأمن والأمين العام عن أعمال المنظمة. فهذه التقارير تتيح للدول الأعضاء فرصة للتدقيق وطرح الأسئلة بشأن عمل

الأمم المتحدة وأجهزتها، وهي ممارسة هامة في مجال الشفافية والمساءلة والشرعية. وقد صادفتنا مشاكل في الماضي في تحديد توقيت هذه المناقشات. ولذلك، من المهم تحديد موعد انعقاد المناقشات بشأن هذه التقارير وغيرها من المسائل الهامة على نحو يتيح لعموم الأعضاء الوقت الكافي للنظر في التقارير المقدمة إذا كنا نريد إجراء مناقشة مجدية بشأنها.

إن سنغافورة ملتزمة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وسنواصل العمل مع رئيس الجمعية والرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص والوفود الأخرى لزيادة تعزيز مصداقية الجمعية ومساءلتها وكفاءتها وشرعيتها.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به وفدا الجزائر وبيلاروس كمنسقين للحركة أثناء المشاورات بشأن هذه المسألة.

ونود أن نُعرب عن تقديرنا للسفيرة سيما سامي بحّوث، ممثلة الأردن، والسفير ميشال ملينار، ممثل سلوفاكيا، على عملهما بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية التفاوض خلال الدورة الثالثة والسبعين. ونهنئ سفير سلوفاكيا على تجديد تعيينه وسفيرة غانا على تعيينها الجديد.

ينبغي فهم تنشيط أعمال الجمعية العامة على أنه عملية دينامية تعزز دور الجمعية العامة وسلطتها بوصفها الهيئة التمثيلية والتداولية الرئيسية للأمم المتحدة. ويشكل دعم أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لقراراتها واحترام نظامها الداخلي، دعماً وإسهاماً في تعزيز تعددية الأطراف وفعالية الأمم المتحدة. ونكرر التأكيد على أهمية إقامة توازن كاف بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن التصدي للاتجاه الخطير والمتزايد لمجلس الأمن المتمثّل في التعدي على نطاق عمل الجمعية العامة.

ويحدونا الأمل في أن تساعد عملية التنشيط على تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة بحيث يمكن للجمعية العامة مواصلة الاضطلاع بصورة أكثر فعالية بالولايات التي تحددها الدول الأعضاء.

وقد شاركت كوبا بنشاط في المفاوضات بشأن القرار ٧٣/٣٤١ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي اتُخذ بتوافق الآراء. وعلى الرغم من أن العملية مكلّفة بمهمة دراسة وتقديم مقترحات بشأن إجراءات عمل الجمعية العامة ولجانها وهيئاتها الفرعية، فإننا نشعر بالقلق حيال الميل المتزايد إلى تقديم مقترحات تتعارض مع المصالح السيادية للدول وامتيازاتها وحقوقها. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الرغبة في استخدام عملية التنشيط للترويج لرؤى متحيزة لا تحظى بتوافق الآراء، ينبغي النظر فيها بمعرفة اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة بطريقة شاملة ومتكاملة وحسنة التوقيت. ولا يمكن تقريبا إجراء تحليل كهذا في إطار عملية التنشيط. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية احترام الولايات والممارسات والمجالات التفاوضية لكل لجنة وهيئة من اللجان والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالمقترحات المقدّمة لتغيير الموعد المحدد لافتتاح الدورة، نعتقد أنه ينبغي دراستها بصورة متعمقة قبل اتخاذ أي قرار. وإجراء تحليل شامل لمزاياها وعيوبها أمر ضروري لعمل المنظمة، ولا سيما بالنسبة للدول الأعضاء. ووفد بلدي لا يعترض على الإبقاء على تاريخ بدء الدورة على النحو المنصوص عليه في المادة الأولى من النظام الداخلي للجمعية، أي في يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر. وكما قال الرئيسان المشاركان في تقريرهما بشأن عملية التنشيط، فقد كرر العديد من الدول الأعضاء التأكيد على ضرورة احترام مقاصد ومبادئ المنظمة وعلى أنه لا ينبغي استخدام المقرّ لتوجيه أصابع الاتهام إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل غير

مدرجة في جدول أعمال الجمعية ولا تندرج في إطار ولايتها. ولا يمكننا السماح للأقوياء بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى لإسقاط النظام الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي الذي تختاره شعوبها بحرية.

ولا يمكن تحديد فعالية وكفاءة الجمعية العامة بترشيد أعمالها، ناهيك عن حذف بنود وقرارات من جدول أعمالها ولا يؤيد وفد بلدي هذا النوع من النهج المنحاز. وتكمن الفعالية الحقيقة في قدرة الدول الأعضاء على المضي قدما في مناقشة وحل المسائل الجوهرية ذات الأهمية بالنسبة لشعوبنا على أساس الحوار والاحترام والإرادة السياسية. وفي معرض الكلام عن فعالية أعمال الجمعية العامة، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا على مدى أهمية تعزيز مكتب رئيسها بتعبئة الموارد، ولا سيما من خلال إنشاء وظائف جديدة في إطار الميزانية العادية للمنظمة، مع تزويد المكتب بالدعم الإداري والتقني واللوجستي اللازم للاضطلاع بمهامه وفقاً لولايته.

ويتطلب ضمان استدامة ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة وشرعيتها أيضاً أن تستجيب المنظمة استجابة حقيقية لمصالحنا الجماعية ومصالح الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء فيها. وما فتئ المجتمع الدولي يشهد كثيرا عدم تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، فضلاً عن الافتقار إلى التوافق في الآراء حول القرارات المتعلقة بمسائل تؤثر على شعوبنا منذ أمد طويل. وتناشد كوبا جميع الدول الأعضاء أن تبرهن على إرادتها السياسية والتزامها بتعددية الأطراف.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استعداد وفد بلدي لمواصلة دعم عملية تنشيط الجمعية العامة من أجل تعزيز طابعها الديمقراطي والقائم على المشاركة.

السيد غوو جياكون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدّر الصين عقد جلسة اليوم. فالعالم يمر حاليا بتغيرات كبرى لم يشهد لها مثيلاً على مدى قرن من الزمان. وفي مواجهة آثار النزعة الانفرادية والحمائية، يحتاج العالم إلى تعددية الأطراف وإلى أمم متحدة قوية أكثر من أي وقت مضى.

يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وإذا نظرنا إلى الوراء، نجد أن الأمم المتحدة قد ساعدت على إحلال السلام في جميع أنحاء العالم على مدار حوالي ٧٥ عاماً وعلى انتشال ١,١ بليون شخص من براثن الفقر وتحقيق التنمية. وأضحت مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي القواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. وجلب مفهوم تعددية الأطراف وممارسته منافع ملموسة للناس في كل مكان. واستشرافاً للمستقبل، فإن المجتمع الإنساني يواجه بشكل متزايد تحديات عالمية شديدة. وكلما زادت الحالة خطورة وتعقيداً، وجب علينا زيادة دور وسلطة الأمم المتحدة وتحقيق المزيد من الوحدة والتقدم تحت رايتها.

إن الجمعية العامة تمثل إحدى الهيئات الرئيسية القائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة وهي أهم هيئة لصنع السياسات والمداولات والاستعراض. ويرتبط تنشيط أعمال الجمعية العامة بالمصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء وبسلطة ومصداقية الأمم المتحدة.

وتأمل الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في أن تواصل الجمعية العامة تحسين عملها والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة على نحو أكثر شمولا وفعالية.

وتهنئ الصين الممثلين الدائمين لغانا وسلوفاكيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتؤكد لهما دعمها الكامل. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة بشأن تنشيط الجمعية العامة في إطار الفريق العامل المخصص، مسترشدين بمبادئ المشاورات الديمقراطية، والتقدم التدريجي، والاستراتيجية الرامية للتصدي لأسهل المهام أولا،

بهدف تشجيع الجمعية العامة على القيام بدور أكثر نشاطا في النهوض بتعددية الأطراف وتعزيز السلام والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقترح الصين النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي أن نركز على النقاط الرئيسية ونستهدف الغايات المناسبة. وتتمثل إحدى الأولويات القصوى في ضمان نجاح مجموعة الأنشطة التذكارية في العام القادم للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وينبغي أن نتمسك بالمبدأ الجوهري المتمثل في تعزيز التضامن والثقة وتوجيه رسالة دعم إيجابية لتعددية الأطراف والأمم المتحدة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة التنمية وتقديم المزيد من الإسهامات فيها من أجل تنشيط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعاون الإنمائي الدولي.

ثانيا، ينبغي أن تؤدي الجمعية العامة واجباتها بشكل جيد، وأن تهيئ أوجه التآزر مع الهيئات الأخرى. وينبغي أن تعزز تنسيقها مع مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الأخرى من أجل تحقيق قدر أكبر من التآزر من خلال الجمع بين مواطن القوة لدى كل منها. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي للجمعية العامة أن تعزز تنسيقها وتعاونها مع مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتتعلق النقطة الثالثة بتحسين العمل والفعالية. فينبغي للجمعية العامة واللجان الرئيسية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، أن تعمل على تحسين أساليب عملها، وتبسيط إجراءات صنع القرار، وتحسين كفاءة العمل. وينبغي أن تركز على تحسين نوعية الوثائق والتقارير، والعمل بجد من أجل تبسيط تقاريرها وجعلها موجزة، وإعداد تحليلات وتوصيات عملية ومفيدة.

رابعا، ينبغي أن نعزز الدعم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة. فالرئيس هو رمز الجمعية العامة. ويكتسي العمل الفعال الذي يؤديه مكتب رئيس الجمعية العامة أهمية بالغة في سير عمل الجمعية بسلاسة، وتؤيد الصين زيادة موارده البشرية والمالية. وقد أدرج الرئيس محمد – باندي الحد من الفقر، والتعليم، وتغير المناخ بوصفها أولويات في عمله. وتدعم الصين تلك الوعود، وتقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة الرئيس في تحويلها إلى إجراءات تعود بالفائدة على الناس في كل مكان، ولتحقيق هدف هذه الدورة للجمعية العامة، وهو السعي معا والعمل لصالح الجميع.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود في البداية أن أتوجه بخالص التهنئة إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على عملهما الممتاز بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. كما أود الإشادة برئيس الجمعية العامة، السيد تيجاني محمد – باندي، على تناول هذه المسألة الهامة، التي تسعى إلى تعزيز عملنا في هذا المحفل الدولي الهام المتعدد الأطراف.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة أمر بالغ الأهمية لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور المتوخى منها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في مواجهة التحديات العالمية المتغيرة بشكل مستمر. ونحن على ثقة بأن إجراء هذه العملية سيساعد على وجود هيئة أكثر شمولا واستجابة وكفاءة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن أربع نقاط.

أولا، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تدعم أفغانستان الجهود المستمرة الرامية لتعزيز الجمعية العامة من أجل ضمان أن تعمل الأمم المتحدة لصالحنا جميعا بحق. ونؤيد الدعوة إلى القيام في الوقت المناسب بتحديد القرارات وعرضها وبذل الجهود المتواصلة لمعالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدرك بلدي أهمية عقد مناقشات مواضيعية تفاعلية وشاملة للجميع، وسيواصل مشاركته النشطة في هذه المناقشات.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية، فإننا نؤيد الجهود المتواصلة الرامية إلى زيادة التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، ونرحب بالعدد المتزايد من النساء المرشحات للهيئات الفرعية للجمعية العامة. ويشيد وفد بلدي أيضا بالتزام الأمين العام بزيادة عدد النساء على نطاق المنظمة، وفي هذا الصدد، نحتفي بالإنجاز الذي تحقق على مستوى الإدارة العليا في الأمم المتحدة. ونعتقد أنه إنجاز جدير بالثناء، ويحدونا الأمل في أن يصبح قريبا هو المعيار المتبع في بعثات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

ثالثا، ينوه وفد بلدي بالجهود المتواصلة الرامية إلى جعل عملية الاختيار المتعلقة بتعيين الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعي المستوى تتسم بالشمول والشفافية والكفاءة، ويدعم هذه الجهود. ونأمل أن نتمكن من الحفاظ على أفضل الممارسات في السنوات السابقة والتصدي للتحديات المتبقية من أجل وضع إطار أقوى يعزز رؤيتنا لمنظمة منفتحة وديمقراطية.

رابعا، يؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وتعترف أفغانستان بالدور الحاسم الذي يضطلع به في تحقيق النجاح الكامل في أعمال الجمعية العامة، وننضم بحماس إلى الدعوات المطالبة بتوفير الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لضمان زيادة كفاءة العمليات التي يقوم بها المكتب وعملياته الانتقالية.

وتقر أفغانستان بأهمية الغرض من تنشيط الجمعية العامة. إنها عملية تسعى لتقريب المنظمة من الغرض الأساسي لتأسيسها وولايتها. كما تسهم في تحقيق الشفافية والشمول والكفاءة مع الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي والديمقراطي للأمم المتحدة، وتتطلب إجراء حوار شامل وصريح بين الدول الأعضاء. وإذ تؤكد أفغانستان من جديد دعمها لتلك الإصلاحات، فإنها تلتزم بالحاجة المتزايدة الأهمية للتعاون والعمل الجماعي من أجل دعم الركائز التي تأسست عليها الأمم المتحدة. ونتطلع لأن نصبح شريكا نشطا وأن نشارك في إيجاد أمم متحدة تعمل لمصلحة الجميع، ويمكن للجمعية أن تعول على التعاون الكامل لوفد بلدنا في هذا المجال.

السيد بوغساليفسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بعقد جلسة اليوم للجمعية العامة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نهنئ الممثلين الدائمين لغانا وسلوفاكيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، متمنين لهما كل التوفيق.

ونشير إلى ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية التي أبداها الرئيسان المشاركان السابقان للفريق العامل، الممثلين الدائمين لسلوفاكيا والأردن، خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. فبفضل جهودهما، أصبح القرار ٣٤١/٧٣ الذي اعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر، وثيقة أيسر فهما وأكثر قابلية للتنفيذ. ويوضح العمل المنجز خلال الدورة الثالثة والسبعين مرة أخرى أننا لا يمكن أن ننجح في أعمال تنشيط الجمعية العامة إلا عندما تحظى العملية بدعم بتوافق الآراء على نطاق واسع. وقد مكننا فهم ذلك من التوصل إلى نص متوازن ومدروس جيدا. كما سترتهن نتائج جولة المفاوضات المقبلة باستعداد الدول للاستماع إلى بعضها البعض.

سيواصل الوفد الروسي المشاركة على نحو بناء في الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. وسيكون للذكرى السنوية الخامسة والسبعين القادمة لتأسيس الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تبيّن اتحاد أمم العالم في وجه التحديات العالمية، دور خاص في عملنا الجماعي. ومع ذلك، ينبغي أن تكون جهودنا المبذولة في مجال تنشيط أعمال الجمعية غير مسيّسة وموجهة أساساً نحو تعزيز فعاليتها، وهو ما يمكن تحقيقه إلى حد كبير من خلال زيادة تبسيط أساليب عملها وإعادة تنظيم جدول أعمالها

المثقل على نحو متزايد. ومن الضروري بوجه خاص مواصلة النظر في بعض بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات وإلغاء البنود التي لم تعد ذات جدوى. ونؤيد المبادرات الرامية إلى تخفيف جدول أعمال الأسبوع الرفيع المستوى في إطار النقاش السياسي العام، كما ذكر زميلنا ممثل زامبيا، الذي تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. إذ يمكن توزيع مختلف المناسبات توزيعاً متوازناً على طول أعمال الدورة كاملة، إلا أنه سيكون من المهم كفالة أن تراعي أي تغييرات مصالح جميع الدول الأعضاء.

ونعتقد أن على جميع المبادرات أن تستند إلى احترام توزيع الصلاحيات بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة احتراماً صارماً، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وكثيرا ما يوجه النقد إلى مجلس الأمن لتعدّيه على اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة، ونحن نتشاطر ذلك القلق. ويعلم زملاؤنا في المجلس أننا نبدي تحفظاً إزاء نظره في المناقشات المواضيعية. ولكن عددها قد زاد في الآونة الأخيرة، ولسنا من يلام على ذلك. بل على الذين يضطلعون بذلك التساؤل عمّا بوسع المجلس أن يحققه من منظور واقعي بشأن هذه المواضيع.

وقد حظيت المسائل المتعلقة بتحسين الشفافية والديمقراطية في إجراءات اختيار وتعيين الأمين العام بقدر كبير من الاهتمام في الآونة الأخيرة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل على إيجاد سبل معقولة لتحسين الترتيبات القائمة على النحو الأمثل. ومع ذلك، فإننا نرى أنه ينبغي دراسة الأفكار بهذا الشأن دراسة دقيقة تضمن في المقام الأول الامتثال الصارم للميثاق، الذي تُعين بموجبه الجمعية العامة الأمينَ العام بناء على توصية مجلس الأمن. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المهمة الرئيسية تتمثل في اختيار المرشح الأكثر جدارة بمنصب الأمين العام. وقد تفضي المحاولات الرامية إلى تقنين الإجراءات دون داع إلى نتائج غير مرغوب فيها.

أما فيما يتعلق بمسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة، فلا نعتقد أنها مجرد مسألة افتقار إلى الإرادة السياسية. بل من بين أهم العوامل قابليةُ تحقيق القرارات. ولذلك، قبل اقتراح مشاريع القرارات، من المهم التساؤل عن مدى إمكانية تنفيذها إن تم اعتمادها. ونحث الجميع على العدول عن المبادرات المُسيسة، التي لا يخفى أنه من غير الممكن تحقيقها، والتي من شأنها زرع الفرقة في صفوف الدول الأعضاء بدلا من توحيدها. وليس ثمة أدنى شك في أن القرارات التي تُعتمد بالأغلبية الساحقة، والأمثل بتوافق الآراء، تكون حظوظ تنفيذها أوفر. ومن نافلة القول إن تحقيق ذلك يتطلب العمل، والتحلي بروح دبلوماسية وإبداء استعداد لقبول الحلول التوفيقية. ومن المؤسف أن السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن هذا النهج لا يتبعه الجميع. ولذلك، لا جدوى من توقع تنفيذ قرارات تقسم الجمعية ولا تركز إلا على الحصول على مصالح ضيقة وقصيرة الأجل.

ونود الإعراب مرة أخرى عن تمنياتنا بالنجاح للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونحن على استعداد للعمل معهما عن كثب.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي وأود أن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تندرج في صلب الأمم المتحدة، وهو تمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها الرئيسي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، حتى تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية الراهنة والتصدي لها. وإذ تدنو الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، كما ذكره العديد من الوفود اليوم، فإن الطريقة التي نعمل بها ونتطلع من خلالها إلى تحقيق الأهداف النبيلة المحددة في الميثاق باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، ينبغي أن نسعى

جاهدين إلى اغتنام هذه الفرصة لمواصلة التفكّر في المسألة والاتفاق على نتائج ملموسة. كما أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على ما أبداه من التزام قوي منذ بداية ولايته بمسألة تنشيط أعمال الجمعية، وأساليب عملها وكفاءتها.

وقد كان من دواعي الشرف لي ولبلدي توجيه المفاوضات بشأن مسألة تنشيط الأعمال خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، إلى جانب السفيرة سيما سامي بحوث، ممثلة الأردن، التي شاركتني الرئاسة. وبفضل ثقة جميع الوفود ودعمها، يشرفني أيما تشريف ويسرني أن أواصل العمل بصفتي أحد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورة أيضا، وإنني أتطلع إلى العمل في هذا الصدد مع زميلتي السفيرة مارتا بوبي، الممثلة الدائمة لغانا. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الثقة التي أولانا إياها من خلال هذا التعيين.

وكما رأينا في العديد من الدورات الأخيرة، فقد كانت الجمعية العامة قادرة على تحقيق إنجازات هامة فيما يتعلق بتنشيط أعمالها، بدءا بمسائل من قبيل تعزيز عملية تعيين الأمين العام إلى تبسيط أساليب عملها. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن القرار المبسّط والأكثر إيجازا الذي اعتُمد في الدورة الثالثة والسبعين، وهو القرار ٣٤١/٧٣، فضلا عن القرارات المتعلقة بتنشيط الأعمال التي اعتمدت في الدورات السابقة، ولا سيما ما اعتُمد منها بعد الدورة التاسعة والستين، توفر أساسا متينا لمواصلة المناقشات وتحديد الحلول العملية المنحى. ونرى أنه ينبغي لجهودنا أن تواصل التركيز على بعض من المسائل التالية، التي لن أناقش إلا قليلا منها.

أولا، ينبغي للقرارات السابقة للجمعية العامة، ليس تلك المتعلقة بتنشيط الأعمال بالذات فحسب، بل بالعديد من المسائل الأخرى ذات الصلة، أن تنفذ على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، كثيرا ما يفشل عملنا لأننا نعتمد قرارات ثم لا نكرس لها، على نحو ما، ما يلزم من الوقت لضمان تنفيذها والخوض في تفاصيل ذلك التنفيذ، أو حتى لمعالجة بعض أوجه قصورها. ومن خلال التأكد من الامتثال للقرارات، يكون بالإمكان معالجة العديد من المسائل المثيرة للقلق بطريقة بسيطة، دون الحاجة إلى تكرار مفاوضات مملة بشأن المسائل ذاتها في كل دورة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أيضا أن نستفيد على نحو أفضل من الدروس المستخلصة من اللجان الرئيسية بشأن ترشيد أعمالها، بما فيها النظر في بعض بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات. بل ينبغي للفريق العامل المخصص أن يعمل على نحو أوثق مع اللجان الرئيسية ومكاتبها من أجل تحديد النهج العملية والبحث عن الحلول. هذا هو أحد المجالات التي نعتقد أن الفريق العامل المخصص يمكنه أن يقدم فيها نتائج عملية إضافية وأن يزيد من تركيز اهتمامه بوصفه منسقا وهيئة تعمل بمثابة مركز تنسيق لمعالجة تنفيذ القرارات وكذلك بعض أوجه القصور.

بعد ذلك، وبينما هناك اتفاق عام بشأن زيادة أعباء جدول الأعمال، إلا أننا أخفقنا مرارًا وتكرارًا في الاتفاق على تدابير ملموسة لمواجهة بعض التحديات الحقيقية للغاية. لقد رأينا هذا الجانب أيضًا خلال الجلسة السابقة، حيث كان هناك على الطاولة عدد من الحلول العملية والعقلانية للغاية، وكذلك بعض الأفكار المحتملة، لكننا لم نتمكن للأسف في النهاية من الاتفاق عليها ولم نتمكن من التوصل إلى الإجماع الضروري للمضي قدماً. هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به والجهود التي يتعين بذلها بشأن نفس القضايا.

دون معالجة الصعوبات التي يشكلها انتشار الفعاليات الرفيعة المستوى أو الجانبية، لا سيما على هامش المناقشة العامة ولكن أيضًا خلال الأجزاء الأخرى من الدورة، لا يمكننا أن نتوقع بشكل واقعي تخفيف حدة الوضع الحالي الذي لا يمكن تبريره. الوضع الحالي المتعلق بأزمة السيولة النقدية، كما ذكرت وفود عديدة، هو تأكيد آخر قوي على هذا الطريق المسدود.

ينبغي لنا أن نواصل اتخاذ خطوات إضافية في سعينا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنشيط الجمعية العامة لجعلها هيئة تداولية وفعالة حقا. يتطلع وفد بلادي إلى الانخراط مع جميع الوفود والمكونات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك مع مكتب رئيس الجمعية العامة، في بذل جهود تركز على النتائج وتهدف إلى زيادة تحسين قدرة المنظمة على الإسهام الفعال في السلام والازدهار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في العالم. إن عملية التنشيط هي بالتأكيد جهد وأداة كانت تحت تصرفنا منذ أوائل التسعينات، وهي تساعدنا على تحقيق أركان الأمم المتحدة الثلاثة وجميع أنواع الأنشطة المختلفة التي نعمل عليها بشكل أفضل.

أود في الختام أن أكرر مرة أخرى أنني، ومع زميلي الرئيس، سنبذل قصارى جهدنا لمواصلة معالجة القضايا قيد النقاش في سياق التنشيط مع جميع الوفود. نحن ملتزمون التزاما راسخا بمحاولة إيجاد حلول عملية للعديد من القضايا التي أثارتها بالفعل وفود أخرى.

السيد جيوردانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الولايات المتحدة في البداية أن تعرب عن تقديرها لرئيسي الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والسبعين، السفيرين بحوث وملينار. نقدر كثيراً جهودهما لإعداد مشروع قرار مبسّط ومركّز ونهنئهما على اتخاذ قرار التنشيط السنوي بتوافق الآراء خلال الدورة الثالثة والسبعين (القرار ٧٣/٣٤١). كما نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على اهتمامه بالمضي قدماً في هذه الجهود.

تود الولايات المتحدة خلال الدورة الرابعة والسبعين أن تبني على التقدم المحرز بالفعل حتى نتمكن من الاستمرار بشكل جماعي في تحسين كفاءة وفعالية الجمعية العامة. تواصل الولايات المتحدة المطالبة بتقليص القرارات وبنود جدول الأعمال المزدوجة بين اللجان الست للجمعية العامة، ولكن بصفة خاصة في اللجنة الثانية. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، ما زلنا نعتقد أنه لا يوجد تغيير أو تطور كافٍ في العديد من القضايا المدرجة في جدول أعمالنا على أساس سنوي لتبرير التقارير أو القرارات السنوية؛ فبدلاً من ذلك سيكون إعداد التقارير والتفاوض كل ثلاث أو أربع سنوات مفيدًا لنا جميعًا. هناك أيضًا عدد من القرارات التي عفا عليها الزمن وغير ذات صلة وغير فعالة، ولا لزوم لها في بعض الحالات. إننا نؤيد تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة من أجل إزالة بنوده القديمة والزائدة عن الحاجة. فمن خلال القيام بذلك سنتيح للدول الأعضاء التركيز على تحقيق نتائج ملموسة، وليس فقط التركيز على الإجراءات.

بالرغم من المناقشات المطولة بشأن مواءمة عمل اللجنتين الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يزال جدول الأعمال يتوسع. لدى اللجنة الثانية هذا العام قرارات أكثر من أي وقت مضى، ولدى اللجنة الثالثة أكثر من ٦٠ قراراً. لقد حان الوقت لكي نطبق ما ندعو إليه. القرار الوحيد للولايات المتحدة في اللجنة الثالثة المتعلق بالانتخابات هو قرار نصف سنوي. يجب علينا جميعًا أن ننظر بشكل كلي في جميع الأوقات إلى تواتر كل القرارات باستثناء القرارات الأكثر أهمية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن ننظر في القرارات نفسها. لقد أصبحت أيضًا أطول مما كانت في السابق، وبعضها يمتد لأكثر من ٢٠ صفحة. وكما أوضح رئيس الجمعية العامة، يدعو أيضا العديد من هذه القرارات إلى تنظيم فعاليات رفيعة المستوى لمدة يوم واحد، وهناك ١٠ مقترحات من أصل ١٣ مقترحا قيد النظر حالياً تأتي من مجموعة سياسية واحدة.

ما زلنا ندعم الانتقال إلى عملية اتخاذ قرارات لتنشيط الجمعية العامة مرتين في السنة. سيسمح هذا الانتقال للدول الأعضاء بالتركيز على التنفيذ مقابل التفاوض وبتعزيز أهدافنا الخاصة بالكفاءة العامة. يجب أن نتذكر أن برنامج العمل المكثف يؤدي أيضًا إلى تكاليف الفرص البديلة الضائعة على

الوفود والعواصم. الوقت الذي نقضيه في التفاوض بشأن القرارات ذات التأثير المحدود هو وقت ضائع على أشكال أخرى للتواصل. وهذا يؤدي إلى مشاكل في التنسيق لمجموعات البلدان، مما يجعل المواقف أكثر تشددًا ويزيد من صعوبة التوصل إلى حلول وسط على المشاركين في المفاوضات. باختصار، البرنامج المثقل ينال من جودة العمل. لا تملك الأمم المتحدة موارد غير محدودة لإعداد التقارير. علاوة على ذلك، لا تملك الوفود وقتا وموارد بشرية لا حصر لها حتى تكرسها للتحضير والمشاركة في المناقشات بهذه القاعة وقاعات اللجان. في مرحلة ما يجب علينا التشكيك في قيمة ذلك. إذا كان كل شيء مهم، فلا شيء مهم.

يجب تخصيص وقتنا وطاقتنا ومواردنا المحدودة للمساعي التي لها تأثير أكبر. ونحث بقوة الدول الأعضاء على النظر في دعم مدونة قواعد سلوك تنظم الانتخابات في الجمعية العامة. فمن شأن هذه المعايير أن تحسن الشفافية والمساءلة في الحملات الانتخابية للدول الأعضاء. وما زلنا نعتقد أن مشاركة المجتمع المدني في المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة ستطرح وجهات نظر قيّمة – وغالبا ما تكون غائبة – حول القضايا المعروضة على هذه الهيئة. إن الدوافع الحقيقية للتنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان هي احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم المستجيب للمواطن والقائم على الشفافية والمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني. يجب الاستماع إلى أصوات المواطنين.

أخيرا، نطلب أن يظل الفريق العامل المخصص يركز على الهدف الرئيسي الذي كلفتنا به الجمعية العامة، وهو تعزيز عمل الجمعية العامة.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لتايلند والجزائر بالنيابة عن رابطة دول جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لكل من سلوفاكيا والأردن لتيسيرهما عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والسبعين.

أود أيضا أن أهنئ الممثلة الدائمة لغانا والممثل الدائم لسلوفاكيا على تعيينهما على التوالي رئيسين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

يصادف العام القادم الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وباعتبار الأمم المتحدة منظمة بدأت بـ ٥١ عضوًا فقط منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، فإنها قد توسعت إلى ما هي عليه اليوم. وأصبحت الأمم المتحدة بـ ١٩٣ عضوا أكثر تطورا. وفي عصرنا الرقمي اليوم، تنتقل المعلومات بشكل أسرع بكثير مما كانت عليه من قبل، مما يستدعي استجابة سريعة في عملنا لضمان تنفيذ جميع ولاياتنا بكفاءة وفعالية. لذلك يرى وفد بلدي أنه كان من المشجع اتخاذ القرار ٣٤١/٧٣ كدليل على عزمنا على التمسك بمبادئ تعددية الأطراف وفقا لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه.

وترى ماليزيا أنه لا ينبغي التوقف عن بذل جهودنا الجماعية الرامية إلى ضمان أن تظل الجمعية العامة هي الهيئة التمثيلية الرئيسية لصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تُمنح الجمعية العامة كل القدرات اللازمة للتصدي لجميع التحديات التي تواجه عالمنا اليوم سواء كانت مرتبطة بالأمن السياسي أو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد الأهمية الحيوية لتحسين تركيزنا في أعمال الجمعية العامة. ويجب أن نولي اهتماما وثيقا لتحديد أولويات جدول أعمالنا.

لذلك يؤيد وفد بلدي الجهود المستمرة الرامية إلى معالجة الثغرات والتداخل والازدواجية في جدول أعمال الجمعية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يدعو إلى إجراء مشاورات منتظمة وأوثق بين رؤساء اللجان ذات الصلة لمعالجة هذه المعضلات. ويمكن للفريق العامل المخصص أن يعقد مشاورات غير رسمية في شكل جلسات فرعية تتيح التبادل الصريح والمفتوح لوجهات النظر. ويمكننا تكليف الأمانة العامة بإعداد ورقة مفاهيمية لاستخدامها كأساس لمشاوراتنا بشأن أفضل السبل للمضي قدماً.

يود وفد بلدي أيضا أن ينضم إلى الآخرين في تشجيع التفاعل المنتظم بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التفاعل مفيد ونحن نتحرك صوب تعزيز التآزر والتماسك والتكامل بين أجهزة الأمم المتحدة الثلاثة هذه. كما تدعم ماليزيا التفاعلات المنتظمة وزيادة التنسيق بين رؤساء الأجهزة الثلاثة والأمين العام.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. فمهمة الرئيس ليست سهلة. وبالتالي، لدينا مسؤولية جماعية لدعم الرئيس في تنفيذ ولاياتنا. ويؤيد وفد بلدي الاقتراح الداعي إلى تعيين موظفين دائمين إضافيين وتخصيص موارد مالية كافية من الميزانية العادية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ولا ينبغي للمكتب أن يعتمد فقط على التبرعات المقدمة من جانب الدول الأعضاء لتغطية ٨٧ في المائة من نفقاته.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ سيشكل فرصة مواتية لنا لتقييم منجزاتنا ولإلقاء نظرة شاملة على التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والعمل المتعدد الأطراف. دعونا نجعل الذكرى ذات مغزى وليست مجرد احتفالية. ومن خلال موضوع ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، لا يوجد وقت أكثر ملاءمة بالنسبة لنا لإصلاح منظمتنا للأفضل على نحو يصب في مصلحة السلام والأمن والرخاء الدوليين.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نؤيد البيان الذي أدلى بها ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

ونشكر بصفتنا الوطنية ممثلي سلوفاكيا والأردن على تيسيرهما المشترك للقرار ٣٤١/٧٣، ونهنئ ممثلي سلوفاكيا وغانا على اتخاذهما خطوة إضافية في هذه العملية التاريخية الجارية لتحسين شفافية وكفاءة الجمعية العامة، الهيئة الرئيسية للمنظمة التي نحن ممثلون فيها جميعًا على قدم المساواة.

تقترح الفقرة ٤ من القرار ٣٤١/٧٣ أنه في الدورة الحالية، ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن يحدد السبل الكفيلة بتعزيز وتوطيد دور الجمعية وسلطتها. لقد أخبرنا المراقب عن الاتحاد الأوروبي عن أساليب طموحة للغاية لتنشيط الجمعية العامة لا تحظى بموافقة عامة، وأشار إلى أنه لا يزال يتعين عمل الكثير فيما يتعلق بأساليب العمل من أجل ضمان مشاركة قوية للمجتمع المدني في عملنا. ويوافق وفد بلدنا تمامًا على كلا الأمرين. علاوة على ذلك، نعتقد أن معالجة المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز دور الجمعية العامة وتسلسلها الهرمي وسلطتها في ممارسة بعض مهامها ليست طموحة بشكل مفرط وتستحق توافق آراء الدول الأعضاء. وأود أن أشير إلى مهمتين على وجه الخصوص.

أولا، دور الجمعية العامة في عمليات المساءلة. ويعد مبدأ أساسيا في كل عملية شفافة في كل نظام ديمقراطي يقوم على الضوابط والموازين أن تنطوي المساءلة على طرفين فاعلين، هما الطرف الخاضع للمساءلة والطرف الذي يقوم بالمساءلة. وبموجب الفقرة ٢ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة، تتولى الجمعية العامة مهمة تلقي التقارير من الأجهزة الأخرى

للأمم المتحدة والنظر فيها. وفي أوائل شهر أيلول/سبتمبر، شهدت الجمعية نقاشا مستفيضا بشأن توقيت تقرير مجلس الأمن ونوعيته وعمقه، ولا سيما مدى تأخره وسطحيته وثغراته من حيث المضمون التحليلي، على النحو الذي وصفه الكثيرون (انظر A/73/PV.105 و A/73/PV.106). لذلك كان الطلب الوارد في الفقرة ١٧ من القرار ٣٤١/٧٣ بعدم النظر في تقارير المجلس بصورة شكلية طلبا مناسبا من حيث توقيته.

ونشير إلى أن التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠١٨ (A/73/2)، الذي نوقش في شهر أيلول/سبتمبر، لا يأخذ في الاعتبار أي شيء أثارته الجمعية العامة بشأن تقرير عام ٢٠١٧ (A/72/2). وبعبارة أخرى، فإن المجلس لم يول أي اعتبار للتعليقات التي قدمت في الجمعية العامة في ذلك الوقت. لقد جرت مناقشة تقرير مجلس الأمن في هذه القاعة في غياب معظم أعضاء المجلس. وخلال الجلسة الثانية للجمعية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، لم يعلق المجلس حتى أنشطته لأنه ملزم بالقيام بذلك بموجب اللوائح التنظيمية الحالية. ونأمل أن تؤدي سلطة الجمعية والملاحظات التي أدلي بها هنا الآن إلى تقديم تقرير المجلس في الوقت المناسب في عام ٢٠٢٠، وأن يتضمن التقرير نقاطا جوهرية بدلاً من مجرد قائمة بالقرارات وأن يضع الأساس لمناقشة تفاعلية حقيقية.

ثانيا، تنص الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة ٥ من القرار ٢٥١/٦٠ – القرار الذي أنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان – على أنه يتعين على المجلس ”تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة“. وقد تم القيام بذلك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وحدث ذلك مرة أخرى خلال اجتماع شهد حضورا ضعيفا جدا (انظر A/74/PV.23 و A/74/PV.24) في هذا الجهاز المناط به تلقي وتحليل التقرير الذي تضمن، على غرار تقرير مجلس الأمن، قائمة بسيطة بالقرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في الدورات الثلاث التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا يتضمن التقرير تحليلا بشأن الحالة العامة لاحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما أنه لا يتضمن تحليلا للتقدم المحرز في التفسير أو في مجال حماية حقوق الإنسان ولا بشأن الحاجة إلى أي تحديث قد يكون مطلوبا بسبب ظواهر عالمية جديدة من قبيل أزمة المناخ أو الهجرة أو استخدام الفضاء ومناطق أعالي البحار.

وقد جرت مناقشة التقرير مرة أخرى في غياب ممثلي العديد من أعضاء المجلس طوال المناقشات والمداولات، فضلا عن تغيب عدد كبير من أولئك الذين تم انتخابهم قبل ١٠ أيام فقط، بما في ذلك أحد الأعضاء الذي انتهت فترة تكليفه ولكن أعيد انتخابه لفترة جديدة ولكنه لم يحضر في أي وقت طوال عملية مناقشة التقرير. ولكن الأدهى من ذلك، وهو أمر لا يُصدق تقريبا، أن رئيس مجلس حقوق الإنسان الذي جاء من جنيف لتقديم إحاطته غادر قاعة الجمعية من دون حتى إرسال من ينوب عنه، في الوقت الذي كان فيه ممثلو الدول الأعضاء يناقشون التقرير.

وتتيح جلسة اليوم مرة أخرى فرصة للتأكيد على الغرض من الجمعية العامة التي أكرر أنها تشكل الجهاز الرئيسي للمنظمة ولتحديد أساليب العمل والنهج التي توحد وتعزز مهامها، وفي المقام الأول، سلطتها، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٤ من القرار ٣٤١/٧٣، الذي أشرت إليه في وقت سابق.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

نشكر رئيس الجمعية العامة على عرض أفكاره الثاقبة وعلى ربط مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة بأولوية التمسك بقيم ومبادئ تعددية الأطراف. وتعتقد بنغلاديش أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يظل جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة ككل. ومن ثم، فإن

تعزيز كفاءة وفعالية الجمعية العامة هو الخطوة الأولى نحو أمم متحدة أكثر ديمقراطية وشمولا، تتمكن من الاضطلاع بالمهام والالتزامات المنوطة بها. وترى بنغلاديش أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف الأكثر تمثيلا، هي الأقدر على معالجة التحديات العالمية الملحة. وتشكل الممارسات التي اتُبعت في الآونة الأخيرة في تعيين رئيس الجمعية العامة تطورا جديرا بالترحيب. وإننا بحاجة إلى الاستفادة أكثر من هذه الممارسات وتكرارها في تعيينات أخرى، حيثما كان ذلك ممكنا.

ونشدد على أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي الديمقراطي الشامل للجميع للأمم المتحدة وعلى الحاجة إلى التشاور مع الدول الأعضاء. وكذلك نشدد على ضرورة احترام اختصاصات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المبنية على الميثاق، وخاصة الجمعية العامة، التي يجب الحفاظ على أولويتها.

ونؤيد المبادرة الرامية إلى كفالة التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية. وتشدد بنغلاديش على أهمية تعزيز العلاقات الوظيفية بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع الاستفادة من اختصاصات كل منها والمسؤوليات المنوطة بها. ويمكن زيادة تحسين كفاءتها من خلال بناء أوجه تآزر وتكامل وتجنب الازدواجية والتداخل، وكذلك من خلال ترشيد جداول أعمالها. ونثني على الحوار المنتظم الذي يجرى بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشير بصفة خاصة إلى الاجتماع المشترك الذي عُقد في هذا الشهر لإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بتعددية الأطراف من خلال تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة.

وتظل بنغلاديش تولي اهتماما كبيرا لإصلاح أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ونحن نفهم أن أساليب العمل لا تشكل سوى خطوة واحدة نحو القيام بالمزيد من التحسينات الجوهرية الرامية إلى استعادة وتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أننا نرى وجاهة في تعميم بعض هذه المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة لتشمل جميع اللجان. ونشدد كذلك على الحاجة إلى كفالة إيلاء الاهتمام الواجب للجزء الخاص بالمناقشة العامة للجمعية العامة في كل دورة سنوية. كما نردد الرأي الذي أعربت عنه العديد من الدول الأعضاء بأنه ينبغي ترشيد عدد المناسبات الجانبية بطريقة تكفل المتابعة وتسمح بالربط بين الأنشطة على نحو تطلعي.

في الختام، فإن أمام الدول الأعضاء فرصة للتأمل الذاتي والعمل من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر أهمية وفعالية، وذلك بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل. ومن شأن تنشيط أعمال الجمعية العامة أن يقطع شوطا طويلا من أجل بلوغ تلك الغاية. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة في المناقشات المواضيعية والمفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.